

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
- قسم العلوم الاقتصادية .  
جامعة مستغانم

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ما ستر أكاديمي  
الشعبة: علوم الاقتصادية – التخصص : اقتصاد النقدي وبنكي.

## أثر السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

في الجزائر – دراسة تحليلية 2000 – 2014

\* تحت إشراف الأستاذة

برواين شهرزاد

❖ مقدمة من طرف الطالب .

\* دحوة محمد

### • أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الرتبة	عن الجامعة
- رئيسا بن حليمة خيرة	أستاذة مساعدة أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس
- مقررا برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة ب	جامعة عبد الحميد ابن باديس
- مناقشا بن حليمة سرلهمة	أستاذة مساعدة أ	جامعة عبد الحميد ابن باديس

السنة الجامعية : 2017 / 2018

# الإهداء

- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين إلى من ربنتي وأنارت دربي

وأعانتني بالصلوات والدعاء ، إلى أغلى الناس " أمي الحبيبة " .

- إلى من كان منبع العزة والقوة وعلمي أن العلم تاج الكرامة وحلة الأخلاق " أبي الكريم " .

- إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها .

" إخوتي وأخواتي "

- إلى أساتذتي الكرام .

- إلى كل الزملاء والأصحاب وخاصة " ضامن حكيم "

إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل

## التشكرات

الحمد لله الذي أنار درب العلم و اعاننا على انجاز هذا البحث .

أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان للاستاذة المشرفة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها  
و نصائحها القيمة التي كانت عوناً لنا في انجاز هذا البحث .

الشكر الموصول للجنة المناقشة لقبولهم لهذه المذكرة و لا يفوتنا ان نشكر

الأساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

و نشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيداً في انجاز هذا العمل المتواضع .

محمد

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	العلامة من الناتج القومي والأسعار.	1 - 1
34	مخطط توضح مبسط نموذج كبير.	2 - 1
35	دور السياسة النقدية على نموذج العزير.	3 - 1
37	أثر عرض النقود على الدخل .	4 - 1
72	تطور الكتلة النقدية للفرد 2005 - 2014 .	5 - 2
81	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014	6 - 2
83	تطور معدل النمو في الجزائر لفترة 2000-2011 .	7 - 2
85	تطور إحتياطات الصرف وسعر الصرف 2000-2014 .	8 - 2
88	تطور نسبة البطالة في الجزائر ( 2000 - 2010 ).	9 - 2
91	تطور معدلات التضخم مع الجزائر في ( 1990 - 2014 ) (	10-2

قائمة الجداول :

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الجدول</u>	<u>رقم الجدول</u>
61	جدول خاص بمعدلات التضخم	<u>1-2</u>
63	جدول خاص بالاحتياط الإجمالي	<u>2-2</u>
66	جدول خاص بمعدلات تدخل البنك الجزائري لاسترجاع السيولة	<u>3-2</u>
71	تطور الكتلة النقدية (2000-2014)	<u>4-2</u>
78	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2014)	<u>5-2</u>
80	تطور معدلات التضخم في الجزائر (2000-2014)	<u>6-2</u>
83	تطور معدل النمو في الجزائر (2000-2011)	<u>7-2</u>
85	تطور احتياط الصرف وسعر الصرف (2000-2014)	<u>8-2</u>
87	تطور نسبة البطالة في الجزائر (2000-2010)	<u>9-2</u>
90	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-2014)	<u>10-2</u>
94	مؤثرات معدلات البطالة	<u>11-2</u>
97	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1990-2014)	<u>12-2</u>
98	تطور معدلات الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري	<u>13-2</u>
100	تطور رصيد ميزان المدفوعات	<u>14-2</u>

الإهداء

التشكرات

أ ..... قائمة الأشكال

ب ..... قائمة الجداول

ج ..... محتويات البحث

و ..... الملخص

01 ..... المقدمة

07 ..... الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية

07 ..... تمهيد الفصل

08 ..... المبحث 1

08 ..... تمهيد البحث

09 ..... المطلب 1: تعريف السياسة النقدية

11 ..... المطلب 2: أهمية وأهداف السياسة النقدية وقنوات انتهاكها

23 ..... المطلب 3: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

29 ..... المبحث 2: نظريات السياسة النقدية وأدواتها

29.....	تمهيد البحث.....
29.....	المطلب 1: نظريات السياسة النقدية.....
42.....	المطلب 2: أدوات السياسة النقدية.....
50.....	خلاصة.....
الفصل 2: مسار السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال	
51.....	(2014-2000).....
51.....	تمهيد.....
52.....	المبحث الأول : تحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر في فترة ( 2014-2000).....
52.....	تمهيد المبحث.....
52.....	المطلب 1: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر.....
59.....	المطلب 2: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
70.....	المطلب 3: تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر من (2014-2000).....
79.....	المبحث 2: مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.....
79.....	تمهيد البحث.....
79.....	المطلب 1: مؤثرات السياسة النقدية في الجزائر.....

90	المطلب 2: استقرار الأسعار ومكافحة التضخم وتحقيق النمو.....
94	المطلب 3: هدف التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي.....
102	الخلاصة.....
103	خلاصة عامة.....
108	قائمة المراجع.....

## الملخص :

شكلت التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي و التحولات العميقة تعيشها الصناعة المالية و المصرفية عوامل بالغة التأثير على السياسة الاقتصادية جانب تحقيق نمو اقتصادي مستمر.

على هذا الاساس حاولت هذه الدراسة بحث دور السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الوصول الى الاهداف الرئيسية للاقتصاد ، حيث قسمت هذه الدراسة الى فصلين وتوصلنا الى ان اثر السياسة النقدية نندسبية على النمو الاقتصادي في الجزائر وان واضعي هذه السياسة لا يتخذون النمو الاقتصادي كهدف رئيسي وبالتالي فان السياسة النقدية لم تعطى دورها الكامل في بناء الاقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، النمو الاقتصادي ، العرض النقدي ، المتغيرات الاقتصادية.

## :Résumé

L'évolution rapide de l'économie mondiale et les transformations profondes du secteur financier et bancaire ont été des facteurs très influents de la politique économique, .parallèlement à la réalisation d'une croissance économique soutenue

Sur cette base, j'ai essayé cette étude a examiné le rôle de la politique monétaire et de son efficacité pour atteindre les principaux objectifs de l'économie, où l'étude a été divisée en deux classes, et nous avons atteint que l'impact de la politique monétaire Nnnspah sur la croissance économique en Algérie et que les auteurs de cette politique ne prend pas la croissance économique comme objectif principal et Ainsi, la politique monétaire n'a pas pleinement joué son rôle dans la construction de l'économie .algérienne

Mots-clés: politique monétaire, croissance économique, masse monétaire, variables économiques

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الآخر من القرن الماضي وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واختلال وضعية المدفوعات لمختلف الدول و حدوث الكساد للاقتصاد العام .... كل تلك الإختلالات أثر على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية العلية وأدت إلى إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية على معدل النمو المطلوب ولاسيما أن الدول لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادي أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية .

ومن هذا المنطلق سعت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بعد الاستقلال مبار إلى بناء اقتصاد مستقل فأنحز بذاته منفصل تماما عن تبعية للنظام الاقتصادي الفرنسي إذ سارعت إلى إعادة تأميم واسترجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة فأعلنه في إنشاء البنك المركزي في ديسمبر 1962 وإنشاء عمله الوطنية من 1964 تحت اسم " الدينار الجزائري " ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا أن الجزائر تخبطت خلال فترة السبعينات والثمانينات مع عدة مشاكل وأزمات مس مختلف المجالات جراء تراكم عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات منها المديرية الخارجية وسوء استعمال طاقات الجهاز الإنتاجية الوطنية بشكل العلمية واستمرار العجز الموازي في ميزانية الدول

بالإضافة لطابع الإداري التعسفي المعتمد في المتوسلة هذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبني نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية أهمها : استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبين نظام الخصوصية و المشاركة الأجنبية كنمط جديد للتنمية ، تراجع لحد الدولية وذلك الانتقال من الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلية المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المعرفي والنظام النقدية على وجه الخصوص والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات النقدية ودفع معدلات النمو الاقتصادية باعتباره أحد أهم التحديات التي تقف أمام السلطات العامة في الجزائر تحت خطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة " ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات " كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل إشكالية تذبذبه السعر العالمي للبتروول مع حين وأخر .

ومن أجل تسليط الضوء أرد على مختلف جوانبه هذا الموضوع سوف نعد على طرح السؤال العام مع :

#### 1 - تحديد الإشكالية :

- تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية العلية كالتضخم والبطالة وزرقاء

ويكون تحكم السلطة النقدية ( البنك المركزية ) من خلال قيامها بالمراقبة الفعلية والحقيقية للمعروف النقدي بمختلف الوسائل والأدوات .

ومن خلال التطورات الاقتصادية المستمرة عرف الفكر الاقتصاد في جانب الاقتصاد النقدية عدة نظرية قامت بإعطاء وجهات نظر حول النقوذ والسياسة النقدية ومدى تأثيرها على الاقتصاد حيث يرى

أصحاب المدرسة الكلاسيكية بأن النقود في الحياة الاقتصادية ما هم إلا مجرد وسيلة للتبادل تغطي المعاملات فقط ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقود قيمة ومكانة هامة وهي نظرا كبيرا وأتباعه التي تقي أهمية النقود نظر الملامستهم للتأثيرات التي تحدثها النقود بحيث أصبحت تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي أو دور الناتج له حسم تحكم السلطة النقدية فيها .

وبعد صدور قانون النقد والعرض 90 – 10 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر ذات فعالية ألم حين تم اعتمادها كأسلوب لتنظيم تداول المعروض النقدي قصد تحقيق الاستقرار النقدي والذي تلتته تعديلات ولمصالحات .

من هذا السياق يمكن أن ندرج الإشكالية كما يلي :

- هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة فعال في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستي هذه وهي :

1 – ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وفق النظريات الاقتصادية ؟

2- هل تبحث السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر في التحكم في معدلات التضخم ؟

2 – فرضيات الدراسة :

لمناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية قمنا وضع الفرضيات التالية ؟

- تعتبر السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي وفق النظريات الاقتصادية .

- تعتبر السياسة النقدية في الجزائر إلى استهداف التضخم .

- تهدف السياسة النقدية في الجزائر إلى مراقبة الكتلة النقدية ومقابلاتها والتحكم في السيول الفائضة

### 3 - أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل الأسباب التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع في ؟

- إبراز دور السلطة النقدية في تطبيق السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النهائية .

- تنمية المعلومات الشخصية في ما يخص الموضوع .

- طبيعة التخصص الذي أدرسه .

### 4 - أهداف الدراسة :

يهدف البحث الى الدراسة :

التعرف على أهم المفاهيم ، نظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية .

استعراض خصائص الاقتصاد الجزائري ودراسة اهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية

التي تعرض لها للكشف عن مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة لزيادة في معدلاته .

معرفة أين وصلت الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية في إطار السياسة النقدية للرفع من النمو

الاقتصادي .

دراسة العلاقة بين السياسية النقدية والنمو الاقتصادي .

تحليل جميع النظريات المطروحة وادواتها في تحقيق السياسة النقدية والوصول الى الهدف النهائي .

الإجابة عن الإشكالية المطروحة .

## 5 – المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة :

- تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي : قمت من خلاله بسرد أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وأهدافها وأهميتها وكذلك النظريات الإقتصادية المفسرة لها ، وقمت بالتطرق للإطار القانوني والتنظيم للسياسة النقدية . وقمت أيضا بتحليل المعطيات من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية والأهداف النهائية التي يسعى إليها السياسة النقدية .

وتستمد الدراسة أدواتها من التقارير السنوية لبنك الجزائر ، النشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات ، القوانين ، التشريعات ، الجداول ، الأشكال ، المنحنيات .

## 6 – المنهج المستخدم :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، واختيار الفرضيات يتم تقييم العمل إلى فصلين كما يلي:

خصصت الفصل الأول ، الإطار النظرية للسياسة النقدية حيث شملت في المبحث الأول ما هي السياسة النقدية والمبحث الثاني تطرقت إلى معرفة نظريات السياسة النقدية وأدواتها .

أما الفصل 2 تناولت فيه مسار الصلب النقد في الجزائر ودورها في تحقيق الإيواء النقدي التي قسمت إلى مرحلتين يمثل في المبحث الأول في تحليل تطور السياسة التنموية في الجزائر

أما المبحث التابع : مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادية في الجزائر .

## 7 – أهمية الدراسة :

- إن مسار السابغ النقدية للدول قد عرف ..... التناقض أو التأخير في علاج الإحتلالات أي تمس الاقتصاد على مستوى الداخلية والخارجية كما أن نمط النمو المتبع من طرف الجزائر باعتبارها من

الدول النامية لم يوتي ثماره رغم الإصلاحات والتعديلات الهيكلية وآل مع معظم الأحيان إلى الأزمة كلما حدث ذلك للجزائر فترة 1986 بعد انهيار أسعار النفط وأزمة 1994 إلى 1998 ويرجع ذلك أن موضوع السياسة النقدية لا يحظى بتراكم بعي وعلامة كبيرين وخاصة في المكتبة الجزائرية نظرا للحواجز التعسفية بيه الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولا تزال تشق معركة من أجل النمو التي مضى عليها أثر من 40 سنة رقم تسجيلها بعض الإنجازات الإيجابية في قطاع أو بعض القطاعات الاقتصادية فلا تزال هناك العديد من الإحتلالات التي تقف في وجه النمو الاقتصادي لذا فإنه من الأهمية تسليط الضوء على دور السياسة النقدية جميع تحقيقها لهذا الهدف وكشف أحساس النقص وبؤر العشرات فيما وتصحيح الانحرافات فيها .

تمهيد :

- تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأسباب التي يقوم عليها السياسة الاقتصادي ، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخير لقيام البنك المركزي بإتباع إستراتيجيتها معين من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسفرة لسياسة الاقتصادية .

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية بشكل عام حيث قسم هذا الفصل إلى 2 مباحث ، الأول تناول مفهوم السياسة النقدية سنتطرق فيه إلى تعريفها ثم أهميته ثم أهدافه ومعرفة جميع قنوات السياسة النقدية ومن خلال المبحث الثاني سيتطرق إلى السياسة النقدية في فحرا الاقتصادية وأدواتها في النظريات الكلاسيكي .....والنقدية وأدوات السياسة النقدية وسوف نتطرق إلى موقفة العلاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية في المبحث الأول .

المبحث الأول : ما هي السياسة النقدية .

تمهيد:

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي حرت بها وتطورها وفي هذا البحث سنتعرض إلى مفهوم السياسي النقدية وأهميتها وعلامتها بالسياسة الاقتصادية وأهدافها وجميع قنواتها .

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية .

عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدل أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الإنكماش ، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النفوذ في فترات توسيع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي كما عرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة وآخرون يعرفونها بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والإئتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والإنكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي ، ونستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.<sup>1</sup>

تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرس إلى أخرى إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة وبحيث :

\* <sup>(1)</sup> يعرفها George pariente على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار العرف .

\* وعرفها Einaig بأنها تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بعرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية وكذلك جميع الإجراءات على النقدية التي تهدف إلى تأثر في النظام النقدي .

<sup>1</sup> - محمد ضيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية إستقرار والتنمية الاقتصادية ، دار عنداء للنشر والتوزيع ، عمان 2011 -

- ويعرفها Kent على أنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي تهدف الاستخدام الكامل .

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الإقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسيطرة .

المطلب 2 : أهمية وأهداف السياسة النقدية وقنوات انتقالها

(1) – أهمية :<sup>1</sup> إلى النشاط الاقتصادي .

كانت السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية المسيطرة في المجال الاقتصادي قبل الحرب العالمية الأولى باعتبارها أداة هامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خاصية المرونة التامة للأجور والأسعار، وظائف تخطي باهتمام العديد من الاقتصاديين حيث حدوث الأزمة العالمية التي تعرضت لها الاقتصاديات للبلد أن الرأس مالية حيث عانت خلالها من الفساد الكبير خلال الفترة ( 1929 - 1933 ) وإثر هذه الأزمة تزعزعت ثقة العديد من الاقتصاديين في فعالية السياسة النقدية وقدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في إدارة عرض النقد ، مما أحدث تحول هاما من السياسة النقدية إلى السياسة المالية كأداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجزت عن تحقيقه السياسة النقدية ، وقد تبني هذا التوجيه الاقتصادي الإنجليزي ( جون ماينارد كينز ) الذي النقد السياسة النقدية ورأى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية قادرة على أحداث التوازن والقضاء على مشكلة الفساد من خلال زيادة الأنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي .

(2) – أهداف السياسة النقدية : على الرغم من اختلاف أهمية السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية لأفراد ومن نظام سياسي لآخر ، إلا أن الكل يجتمع على أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف التالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - لجلو موسى بوخاري ، سياسة العرف الأجنبية وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حيث العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010 ، ص 15 .

<sup>2</sup> - لجلو موسى بوخاري ، السياسة العرف الأجنبية وعلاقتها بالسياسة النقدية ، نفس المرجع السابق ، ص 28 .

(أ) – العمالة الكاملة : على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لكل العاطلين إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه .

فالمعدل العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجر الحقيقية للعاملين ، وتعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض .

النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل ، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة للزيادة الحجم مشروعاتها . وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي ، حيث يشعر العاطلون بفشلهم وعدم أهميتهم في المجتمع ، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي .

(ب) استقرار الأسعار :

يتبع اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم الاستقرار للأسعار باعتبار أن النقود وهي الأكثر العوامل تأثيراً في تقلبات الأسعار ، ويرى (فريدمان) أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود وقد استشهد بتجارب ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية .

وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيراً في تقلبات الأسعار كالاختكارات والنقابات العالمية وتغيرات سعر الصرف وغيرها ، إلا أن تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو

الاقتصادي ، وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها يرى البعض الأخوان قليلا من التضخم قد يكون مفيدا للنمو الاقتصادي وخاصة حالات الرخاء .

(ج) - رفع معدل النمو الاقتصادي :

يعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف الطويلة الأجل ، في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف القصيرة الأجل ، والتوقيف بين هذين الهدفين يعتبر أمرا صعبا خصوصا في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازن المدفوعات وتعمل السياسة النقدية على المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل رفع مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأس مالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدل النمو المطلوبة وتوجيه الائتمان المصرفي والانجازات نحو الأهداف التنموية بالإضافة إلى دعم وتشجيع إقامة المؤسسة المالية والائتمانية المتخصصة .

(د) توازن ميزان المدفوعات :

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تحقيق العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية الأمر الذي شجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استرادهم من السلع والخدمات المحلية . كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويرى البعض أن السياسة

النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حال إتباع سياسة تقويم سعر الصرف ، أما في حالة كان سعر الصرف فإن السياسة المالية .

تكون أكثر خالية في تحقيق ذلك .

والتوازن قد يكون داخلي وقد يكون خارجي ، فالداخلي : هو ذلك التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل دون تضخم ، أما التوازن الخارجي فيتم عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل تحركات النقود كونها أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الخارجي ، في حين تكون السياسة المالية أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الداخلي ، إلا أن المشكلة التي تواجه الاقتصاديين عند وضعهم للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف المختلفة لتلك السياسة ، فعندما يصممون سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي ، فإنهم يواجهون مشكلة ارتفاع الأسعار (التضخم) لأن زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها كما أن هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات يظهر نوعا آخر من التعارض ، حيث يتطلب زيادة حجم الصادرات خططنا مستوى الأسعار وتحسين الجودة للقدرة على المنافسة مع الدول الأخرى ، إلا أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية التي ترتفع أسعارها بسبب زيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ومن ثم اختلال التوازن في ميزان المدفوعات ، أما التعارض الآخر فيظهر بين هدف زيادة النمو والاستقرار في الأسعار ، حيث يرى البعض أن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار في حين يرى البعض الآخر أن التضخم يعتبر أمرا ضروريا للدفع بعملية التنمية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - لجلو موسى بوخاري ، سياسة العرف الأجنبية وعلاقتها بالسياسة النقدية ، نفس المرجع السابق ، ص 25 .

وللتوقيف بين تلك التعارضات يسعى متخذ القرار إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثير سلبية ممكنة على التوازن الاقتصادي الناتج من تطبيق السياسة النقدية المنفذة .

### (3) قنوات انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي :

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مسارها ، إلى الهدف المراد الوصول إليه ، ومن أهم هذه القنوات التي تتمثل في قناة سعر الفائدة ، قنوات الأسعار والائتمان .

#### (أ) – قناة سعر الفائدة :

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي ، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه ، ولهذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم والانكماش، يتأثر سعر الفائدة بسعر الخصم المحدد من طرف السلطة النقدية ، كما يحدد سعر الفائدة بشكل بين يزيد عن المعدل السنوي للرقم الأعلى للأسعار بنسبة 2 – 3 % حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى اختلاف معدلات التضخم ، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات .

وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد مستوى الدخل

القومي أهمها<sup>1</sup>:

1 – تشجيع الجمهور على الادخار وإيداع أموالهم في البنوك .

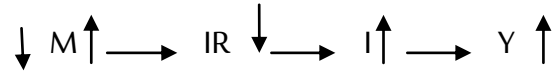
2 – تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب عليه .

3 – المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ومنع هروبها فهو الخارج ، وجذب رؤوس الأموال الخارجية

<sup>1</sup> - رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن 2002 ، ص 144 .

4 - المحافظة على استقرار سعر صرف العملة .

5 - التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الائتمان المحلي ويرى الكلاسيك أن قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية ، أما ..... فيعتبرونها أهم قناة وتمكن السياسة النقدية من بلوغ هدف النمو الاقتصادي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة يكون كما يلي :



حيث (M) تمثل سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ( IR ) وبالتالي انخفاض تكلفة افتراض رأس المال وزيادة الاستثمار ( I ) هذا للأخير الذي تعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، حيث أن إرتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (Y) .

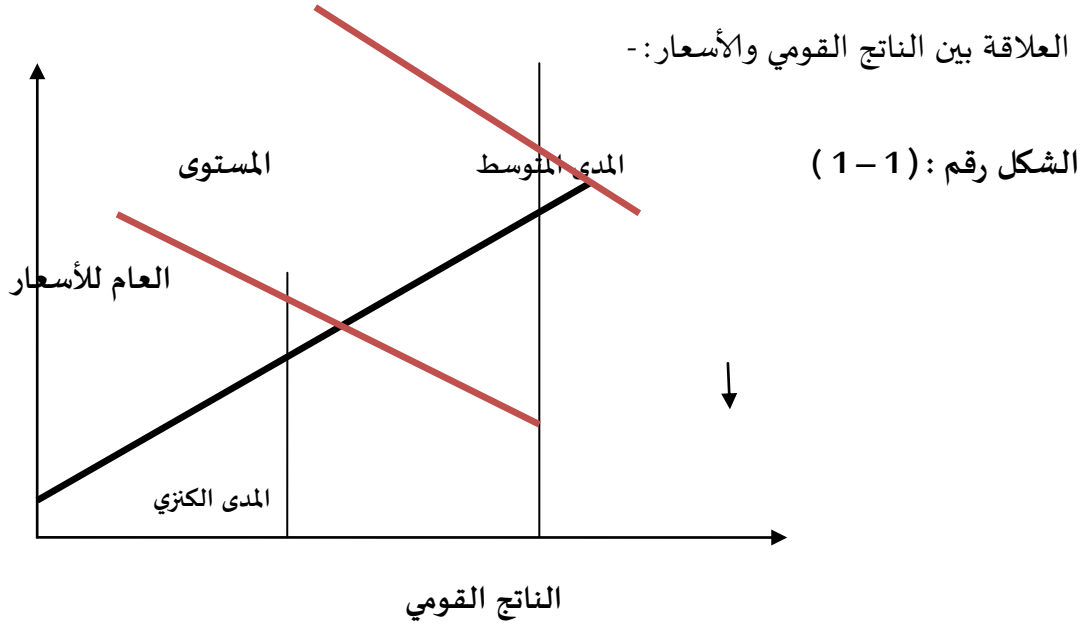
وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية (M) هذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الاسمي والحقيقي مما يرفع من تكلفة رأس المال ، وبالتالي انخفاض نفقات الاستثمار وانخفاض الإنتاج .



والجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاج لقطاع الأعمال الذي يحصل على رأس المال عن طريق الاقتراض ، وكما أشرنا سابقا فإنه توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري ومعادل الفائدة ، وذلك حسب النظرية الكلاسيكية التي تستخدم ذلك على تكوين رأس المال ، حيث أن الإنفاق الاستثماري يعتمد على مردودية الاستثمار من جهة وعلى تكلفة تمويلية من جهة أخرى ، فكلما كانت أسعار الفائدة منخفضة أدعا ذلك إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الدخل القومي <sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ص 147 - 146 .

أما كينز فيرى أن مستوى الدخل والأسعار يعتمد على مستوى طلب الكلي ، وخاصة الطلب الاستثماري الخاص ، وبين تأثير النقود على الإنفاق الاستثماري وفي حالة زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية ، فإن التأثير الأولي يكون على الجانب النقدي بانخفاض سعر الفائدة ، هذا ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار فيرتفع الإنفاق الاستثماري .



المصدر: Robert j gardenand others macro ecomigue 2 Edition Gaétan muon éditeur candir p 454 .

ومن الملاحظ أن ارتفاع الأنفاق الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي من AD إلى ADT ( من الشكل ) الذي يؤثر على الناتج الوطني فيرتفع من  $Y$  إلى  $Y_1$  إذا وقع الطلب الكلي في المدى المتوسط فإن ارتفاع الطلب يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل الحقيقي دون أي ارتفاع عن الأسعار ، والعكس في المدى الكلاسيكي أين يرتفع المستوي العام للأسعار دون أي ارتفاع في الإنتاج أو الدخل الحقيقي<sup>1</sup> .

وبالرغم من تأييد كينز لوجود علاقته بين القطاع النقدي والحقيقي إلا أنه شكل في هذه العلاقة كميًا ، حيث يرى أنه عند وصول كمية النقود إلى حد معين ، فإن أي زيادة بعد ذلك ستقع في فخ السيولة ولن

<sup>1</sup> - رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية ، دار المناهج والتوزيع ، الأردن 2002 ، ص 146 .

يكون لها أي تأثير على سعر الفائدة ، وبالتالي لي يكون هناك تأثير على الإنفاق الاستثماري ولا على الدخل القومي .

كما أن هناك علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة ، حيث حالة ارتفاع معدل الفائدة هذا يدفع العائلات إلى الادخار وتأجيل استهلاكها

للمستقبل بهدف الاستفادة من فرصة هذا الارتفاع وتعظيم عائداتها ، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة فإن ذلك ينفس سلبي على المدخرات ، حيث ينخفض عواتدها وهذا ما يؤدي بالعائلات إلى الأحجام عن الادخار ، وهو ما يؤثر على الاستثمار والإدخال ، فإن قناة سعر الفائدة يمكن أن يؤثر من خلال الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة ( السكن ، السيارات ..... ) حيث أن انخفاض معدل الفائدة سيحفظ من الادخار ، وبالتالي توجه العائلات معظم دخلها إلى الاستهلاك وخاصة إلى استهلاك السلع المعمرة .

#### (ب) قنوات الأسعار :

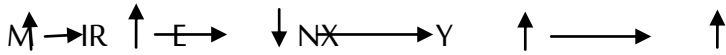
من بين قنوات انتقال السياسة النقدية نجد قنوات أسعار الصرف وقنوات أسعار الأسهم والسندات 1 -  
قنوات أسعار الصرف :<sup>1</sup>

لقد أدى توسع التجارة الدولية ومشاكل أسعار الصرف إلى زيادة اهتمام الاقتصاديين بتأثير السياسة النقدية على ما في الصادرات والنتاج الكلي من خلال أسعار الصرف في معدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض عند إتباع سياسة نقدية توسعية ، وهذا ما يشجع الصادرات ، تعمل هذه القناة على خلال تأثيرات أسعار الفائدة حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة للتوسع النقدي تؤدي إلى انخفاض

<sup>1</sup> - رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 149 .

حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني ، يخفض من قيمة العملة المحلية ( E ) في مقابل العملات الأجنبية ، هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع

الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات ( N x )  
ومن ثم زيادة الناتج الكلي ( N ) .



وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج ، وهو ما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية ، فتتجه هذه الأخيرة إلى الارتفاع أكثر وذلك ما يؤثر سلبا على الصادرات وبالتالي نحفظ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وينتهي الاقتصاد إلى حالة من دور كود اقتصادي .

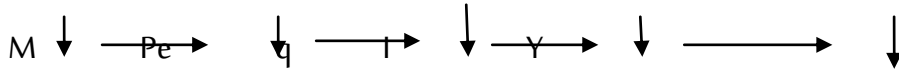
## 2- قناة أسعار الأسهم والسندات :

(1) ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى ل Tobin والثانية Modigliani حيث يحاول الاقتصادي Tobin توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الفساد من خلال نظريته معروفة بنظرية q ، وهي نظرية حركية في الإستثمار ، وفكرتها الأساسية هي أن الإستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأس مالي إلى تكلفة الإحلال ، وتسمي النسبة بمقابل q حيث :  $q = M/R$  مع M: تمثل القيمة السوقية للأصل المالي R لتكلفة الإحلال مشروع مكان مشروع آخر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- رحيم حسين النقد والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 151 .

- أوجد Tobin علاقة إرتباط بين هذا المعدل وبين الإنفاق الاستثماري كما أثار إلى أن المؤسسات بحسب أن تستثمر عندما يكون  $q > 1$ .

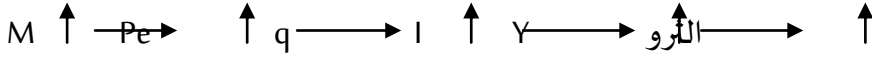
فعندما يكون  $q$  منخفض فذلك يهدف أن تكلفة المشاريع منخفضة مقارنة مع الكلفة الاستثمارية لاستبدال المشروع وتحديث الآلات ، بالتالي فإن نظرية Tobin فسرت انخفاض معدل الاستثمار إلى ادني مستوياته في أزمة الفساد الكبير 1929 ، كما أعطي تفسير الإنخفاض أسعار الأسهم عام 1933 إلى ما يعادل 10% من أسعارها في بداية 1929 كما يرى النقديون فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية كما حدث في اليوم أمريكية ، كان سببا رئيسيا في حدوث أزمة 1929 فانخفاض كمية النقود ( M ) أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم ومن ثم انخفاض أسعارها ( Pe ) وبالتالي انخفاض معدل  $q$  ومما يدفع المستثمرين إلى تخفيض حجم استثماراتهم ( I ) وبالتالي انخفاض الناتج القومي ( Y ) .



ويهدف معالجة الفساد وتنشيط الاقتصاد لجأت البنوك المركزية إلى زيادة عرض النقود وتوسيع الائتمان فانخفاض أسعار الفائدة إلى ما يقارب 0 وهذا ما يشجع المضاربين والمستثمرين على الافتراض المفرط حيث لم توجه هذه القروض إلى الاستثمار الحقيقي بل وجهت إلى سوق رؤوس الأموال أين كانت أسعار الأسهم منخفضة وسبب زيادة الطلب على الأسهم ارتفعت أسعارها ، مما أدى إلى ارتفاع  $q$  وبالتالي ارتفاع كلفة المشروعات وشراء الآلات وإنشاء مشروعات جديدة أي أن المستثمرين توجهوا نحو الاستثمار الحقيقي<sup>1</sup>

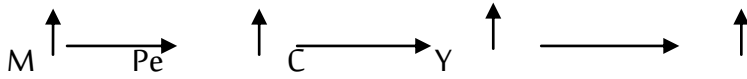
و بالتالي ارتفع حجم الاستثمار ( I ) وبما أن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فقد أدى إرتفاعه إلى إرتفاع الناتج القومي .

<sup>1</sup> - رحيم حسين النقد والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .



ومن هنا استطاع Tobin إلى بسط بين السياسة النقدية التوسيعية وبين زيادة الاستثمار أما فيما يخص الاقتصادي Modigliani فقد أوضح في نظرية الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك.

- حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد بالدخل الحالي والموارد المحصل عليها مدى الحياة ، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية ، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية وبالتالي يزيد استهلاكهم ومن جهة أوضح أن السياسة (فنزيد Pe النقدية التوسيعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفقون من استهلاكهم من سلع وخدمات وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي ، فإن زيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الإنتاج .



فما بين النظريتين الوضحات كيف يمكن السياسة النقدية عن طريقة التأثير على أسعار الوصول (الأسهم والسندات) في التأثير على النشاط الاقتصادي .

### (3)- قنوات الائتمان :

تعتبر القنوات التي تطرقنا إليها قنوات تقليدية ويوجد عدة خلافات حول كيفية عملها لكن هناك اتفاق عام على أهميتها إضافة إلى هذه القنوات يوجد قناة أثارت اهتمام الكثير من الاقتصاد بين هي قناة الائتمان (القرض) ولقناة الائتمان مصدر أن الأول هو اكتمال السوق للعديد من المقترضين حيث أن المؤسسات الصغيرة التي لا نستطيع إصدار أوراق تجارية ليس لها بديل إلى الافتراض من البنوك ، فهي

حالة الانكماش تجبر البنوك على تخفيض قروضها وأوراقها المالية ، ويصبح المقروضون غير قادرين على إحلال الافتراض غير مصدر في كما هو مقترض في فكرة القناة النقدية وبالتالي ينخفض الاستثمار ، أما الشركات الكبرى فإنها تتأثر بدرجة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية ليرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك .<sup>1</sup>

وفي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية من طرف السلطة النقدية تؤدي إلى زيادة ودائع البنوك مما يشجعها على الإقراض أكثر ومن جهة أخرى تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاك وبالتالي زيادة الدخل القومي .

سياسة نقدية توسعية ← زيادة الودائع ← زيادة قروض البنك ← زيادة الاستثمار  
زيادة الناتج المحلي . ←

أما المصدر الثاني لقناة الائتمان يركز على أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقترضين المحتملين ، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدهور ميزانيات شركات وزيادة التكلفة الدين المتمثل في التغيير في معدل الفائدة تؤثر السياسة النقدية .<sup>2</sup>

على ميانية المشاريع هذه طرق .

الطريقة الأولى تتمثل في تطبيق سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم ، مما يرفع القيمة السوقية للمشاريع ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يرفع الطلب والطلب وبالتالي زيادة النتائج الكلي بسبب انخفاض المخاطرة .

<sup>1</sup>- رحيب حسين ، النقد والسياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 145 .

<sup>2</sup>- محمود حميدات ، مدخل لتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 1 ، الجزائر 1996 ، ص 122

أما الطريقة الثانية هي التدفقات النقدية وهي الفرق بين العوائد النقدية والتكاليف النقدية فسياسة نقدية توسعية تؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية وهذا يحسن وضع الميزانية للمشروع من خلال زيادة التدفقات النقدية والسيولة ، مما يزرع ثقة أكثر لدى المقترضين في استرجاع أموالهم ويشجعهم على زيادة الاقتراض ومن ثم زيادة الاستثمار وزيادة الدخل القومي .

وهناك طريقة أخرى لتأثير السياسة النقدية على ميزانية المشاريع تتمثل في المستوي العام للأسعار ذلك أن مدفوعات الذين في الدولة المتقدمة تكون منبثة تعاقديا لقيمتها الاسمية وبالتالي فارتفاع غير متوقع لمستوى العام للأسعار سبب توسع النقدي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للديون على المشروع بشرط عدم انخفاض القيمة الحقيقية للمشروع نفسه ، مما يزيد من الاستثمار والناتج الكلي .<sup>1</sup>

### المطلب 3 : علاقة السياسة النقدية والسياسة المالية :

إن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة المالية وإلى التنسيق بينهما .

(1) كيفية التحيز بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

يمكن تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأقل على الأدوات التي تصم للتأثر على عرض النقود و الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم فبعض الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية والبعض الآخر مستنقلان سببا ويمكن تمييز ما يلي :

(أ) الإجراءات التي للتأثير يتخذ للتأثير في حجم وتكلفه الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المعرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد .

<sup>1</sup> - محمود حميدات ، مداخل لتحليل النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

ب) الإجراءات التي تضم للتأثر في توفير وتكلف الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاص من النفقات والتنظيمات الخاصة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاص .

ج) - برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على عملية النقود أو تغير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاص في القطاع الخاص<sup>1</sup>.

كما يمكن التمييز بين السياسة النقدي والسياسة المالية وفق المصادر التالية :

- معيار جهة اتخاذ القرار، فالقرارات التي يتخذها البنك المركزي يندرج ضمن السياسة التنفيذية أما القرارات التي تتخذ بواسطة وزارة المالية تندرج تحت السياسة المالية .

- معيار حقوق فالسياسة المالية تحدد حجم الدين الحكومة في حين تحدد السياسة النقدية مكونات هذا الدين .

- معيار الهدف فإن كان الهدف من السياسة التأثير على الحاجات العامة والتوظيف فهي سياسة مالية أما إذا كان الهدف من السياسة التأثير على عرض النقود فهي سياسة نقدية .

كما هناك من ميز بين السياستين من خلال المعيارين التاليين :

\* **المعيار 1** : معيار السوق ، حيث هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات ..... علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان .

\* **المعيار 2** : يتعلق بجهاز السلطة النقدية التي تضع السياسة النقدية ليس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذين يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة .

<sup>1</sup>- داروسع مسعود ، السياسة المالية ودورها على تحقيق التوازن الاقتصادي حال الجزائر ، 1990 – 2004 ، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التدين ، جامعة الجزائر ، ص 273 .

2 - طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية :

أ) تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية :

- إن السياسة النقدية تؤدي على السياسة المالية فعلى سبيل المثال يساهم تبني السلطة النقدية المرفقة على العملة في الحدث العجز المالية التضخمي المستمر ، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم تمويل العجز الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالية .

وفيما يلي نوضح التأثيرات المختلفة للسياسة النقدية على السياسة المالية .<sup>1</sup>

- أثر السياسة النقدية على حيز الموازين :

لتوضح تأثير السياسة النقدية على عجز الميزانية نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية وتؤثر لهم بدورها على عجز الميزانية بالرغم أن أثر على متغير من هذه المتغيرات يكون صغيرا إذا أخذ على حدي إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون يميزا حيث أي معظم هذه المتغيرات تؤدي إلى عجز الميزانية إذا ما تم إتباع السياسة نقدية انكماشية سبب ارتفاع سعر الفائدة .

- أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية :

في ظل وجود بنك المركزي مستقل يتبنى سياسة ضد التضخم نقل توقعات السلطات المالية بقيام البنك المركزي بتدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية ويحد ذلك من قدرة السلطات المالية على إحداث هذا العجز إذا استطاعت السلطة النقدية أن تصمم على نجاح سياستها وقامت برفقة تمويل الدية الحكومة فإن السلطة المالية سوف تحاول العودة مرة أخرى إلى التوازن ذلك أن تمويل الدية الحكومة أما في حال الرفض فإن السياسة المالية لن تجد مفردات تقييد هذا العجز من هنا فإنه استقلالية البنك المركزي

<sup>1</sup> - دار وسم مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حال الجزائر ، مرجع سبق ذكره ص 274 .

ويرفق طلب الحكومة لمزيد من الائتمان يؤدي إلى حفظ التوسع في العجز المالية مما يعني الحد من التضخم والاستقرار في قيمة العملة.<sup>1</sup>

- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية :

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية حيث تؤثر تأثيرا مبادرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية .

- أثر النظام الضريبة على السياسة النقدية :

يؤثر النظام الضريبة على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أي الضرائب على الدخل لأن سيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض جزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستقلال وتخفيض الإنجاز الذين تم توجيههم فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الاستجابة لها في المدن القصر نتيجة وجود نظام ضريبة معين .

- الانضباط المالية للإنفاق الحكومة :

في ظل الاقتصاد المغلق يجبر البنك المركزي الحكومة أن تفرض انضباطا ماليا على إنفاقها وذلك من خلال آلية التدخل في السوق فعندما تزيد متطلبات إقراض القطاع العام فإن البنك المركزي يبيع سندات حكومية والذي يؤدي بدوره إلى نقص المعروف النقدية فترتفع أسعار الفائدة ترفع معها تكلفة الإقراض حيث تراجع السلطة المالية عن خطب الإنفاق التي قررتها .

<sup>1</sup> - دراوسم مسعود ، السياسية المالية ودورها مع تحقيق التوازن الإقتصادية ، نفس مرجع سبق ذكره ، ص 275 .

أما في ظل الاقتصاد المفتوح يجديه ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن تدخل البنك المركزي في السوق بيع الأوراق الحكومية المزيد من التدفقات الرأس مالية و إلى تمويل الزيادة في العجز الحكومة بينما إذا قام البنك بشراء أوراق حكومة من السوق فيزيد من عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة وينتج عن ذلك خروج تدفقات رأس مالية.

-الهيئة المالية مقابل النقدية :

تعني الهيئة المالية أن الحكومة تخطط لإنفاقها بعيدا عن أي تنسيق مع السلوك النقدية وهي في سبيل ذلك تضم ميزانيتها ولا تهتم بمقدار العجز في الميزانية حيث يقع تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي أو بواسطة سوق المال وغالبا ما يحدث ذلك إذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة من حيث تنفيذ السياسة النقدية حيث تغلب على سياسة الأهداف إليه تحددها الحكومة.<sup>1</sup>

3- نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية :

على الرغم من وجود تأثيرات متبادلة مع السياسة النقدية والمالية إلا أنه توجد نقاط التواء بينهما :

\*النقطة الأولى : وتتعلق بالقرض العام إن عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيعه وصرف حصيلة ويعتبر

موردا من الموارد المالية في ميزانية الدول ، وعلى هذه الاعتبارات تحددها السياسة المالية أما شكل

القرض أي شكل سندات من حيث الأجل القصيرة والطويلة وسع فائدة ، وفئاته فتتعلق بالسياسة

النقدية .

\*النقطة الثانية : فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدية واللجوء من حيث حجمه وتوقيته

وكيفية التصرف في حصيلة يتقرر في مجال السياسة المالية لأنها تعتبر تمويل تضخم ولكنه مورد مالي

<sup>1</sup> - دروسه مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 276 .

من الموارد العامة للدولة أما عن الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدية ومقابل وحجمه وطريقة سداده فهذه الإعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية في حال التضخم يمكن تخفيض العالم الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية منها زيادة إرادة الدول عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائق في أنها وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس السيول الفائضة للإقتصاد.

كما يمكن في نفس الوقت الاعتماد على الأساليب التي اتخذتها السياسة النقدية لتصنيف خاص الائتمان المتاحة عن طريق رفع والخصم و الفائدة للمقترضين هناك في حال التضخم أمانع حال الانكماش فيميز استخدام السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق كما يمكن مع نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفة تصله الحصول عليه بتحقيق سعر الخصم .

المبحث الثاني : نظريات السياسة النقدية وأدواتها

تمهيد المبحث : النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما وتحديد البحث في أثر عرض النقود والطلب عليها وتأثيرها على الأسعار ومعدلات الفائدة والإنتاج والتشغيل وقد أحدث دور النقود جدلا واسعا بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية وفيما يخص نستعرض لأهم النظريات النقدية .<sup>1</sup>

المطلب الأول : نظريات السياسة النقدية .

الفرع 1 : النظرية النقدية الكلاسيكية : قامت النظرية على مجموع من الفرضيات والتي على أساسها ثم بناء معادل التبادل (Fisher) معادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة " Cambridge " .

- ثبات حجم المعاملات أي أن حجم المعاملات ومستوى نشاط الاقتصاد يتم تحديدي بعوامل موضوعية وأن النقود لسع لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهم وسيلة التبادل فقط ودورها محايد في الاقتصاد .<sup>2</sup>

- حروبه الأجور والأسعار .

- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل العامل .

- وجود علاقة سببه التغير في المستوى العام للأسعار بائع والتغيير في كمية النقود مكثفة.

- ثبات سرعة دورات النقود على المدى القصير .

<sup>1</sup> - دروسه مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 278 .

<sup>2</sup> - بلعزوزين علي ، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات ، الجزائر 2006 ، ص 10 – 12 .

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير هذه النظرية أو ما يعرف بالنظرية الكمية ومن أشهرها محاولة Marshall التي استندت إلى فكرة التفصيل النقدي .

أ/ معادلة التبادل : Fisher :

1. يعتبر Fisher رائد النظرية الكمية في النقود والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة

الأكثر اكتمالا من خلال معادلة المشهورة بمعادلة

التبادل التي تفسر العلاقة بين كمية النقود وفي مستوى العام للأسعار وصياغة هذه المعادل رياضيا كما يلي .

$$M \cdot V = TP$$

حيث :

P: المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع .

M : كمية النقود وهو متغير مستقل .

T : حجم المبادلات ( ثابت ) .

V : سرعة دورات النقود ( ثابت ) .

ومن المعادلة نستنتج أنه كلما تغير إلى كمية النقود تغيير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دورات النقود .

ب- معادلة الأرضية النقدية ( معادلة Cambridge )

صيغة هذه المعادلة من طرف الاقتصادي الإيطالي الفريد مارشال ، إذ قام بصياغة أخرى للطلب على

النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود وصيغة على النحو التالي :

$$M = K . P . Y$$

حيث إستبدل (حجم المبادلات) ب  $Y$  والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة مدة زمنية معينة وتختلف هذه المعادلة عن معادلة Fisher بمفهوم  $K$  و الدالة هو في الحقيقة يساوي  $(1/V)$  ويمثل  $V$  في معادلة فيشر الرغبة هفي إنفاق النقود أي عدد مرات إنفاق الوحدة النقدية في حين  $K$  يمثل الوحدة النقدية التي يحتفظ بها الفرد خلال سنة .

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدية نظرا للأفكار المهمة التي جاءت بها كالتنبه إلى خطوة الإفراط النقدي ونسبه في خلق الموجات التضخمية بالارتفاع الكبير في الأسعار إلى جانب شباب أهم التفاصيل النقدية وأثرها على الاقتصاد لكن وككل نظرية لم تخل النظرية الكلاسيكية من إنقادات بسبب عدم واقعة بعض فرضياتها ومن أهم هذه الفرضيات نذكر.

- تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغيير في كمية النقود ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى وهذا في صحيح فقد تتغير لأسباب أخرى مثل مواسم زراعة ، ارتفاع التكاليف الإنتاج ..... الخ .

- عدم صحة إقراض ثبات سرعة النقود حيث ذلك في واقعة ودلت البيانات عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دورات النقود تنقلب في الأجل القصير بدرجة غير تالية .

- لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة .

- عدم واقعية إقراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يسند إلى إقراض حال التوضيف الكامل.

الفرع 2: النظرية النقدية الكنزوية<sup>1</sup> تعد النظرية الكنزوية يميز له ثورة حقيقية في النظامي النقدي والاقتصادي فهي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحياة النقود تقوم النظرية الكنزوية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد بمعنى أن التغيير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك ، الإنجاز ، الاستثمار ، وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل .

كما أن .... يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيرا كفي حل المشكلات الاقتصادية إلا أنه أثر السياسة النقدية يلعب دور المساعدة ويعدد تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه للقيمة جاعلا لنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام إذ أن الاحتفاظ بالنقود من طرف الأفراد دون استثمارها

تؤدي إلى ارتفاع مع الفائدة وبالتالي انكماش في حجم الاستثمار ومن ثم نقص في الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس بدوره على المستويات الدخل والإنتاج وهذا يعد التفصيل النقدية طبقا لتحليل الكيزي مصدرا منها من مصادر التقلبات الاقتصادية. وتقوم النظرية الكنزوية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها .<sup>2</sup>

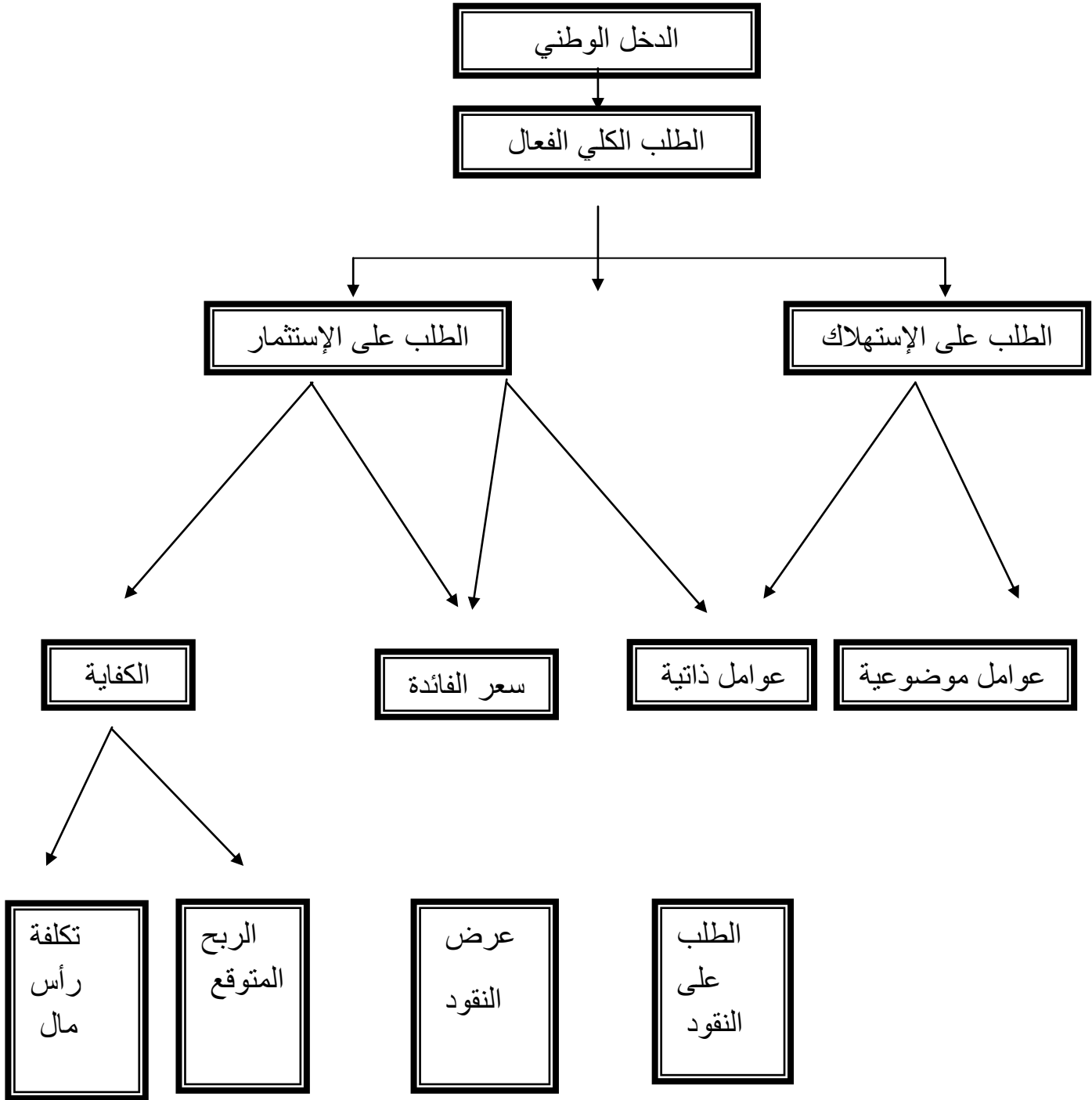
- الطلب على النقود يكون ل 3 دوافع هي : المعاملات ، الاحتياط ، والمضاربة .
- سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرضها .

<sup>1</sup>- بلعروزين علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

<sup>2</sup>- عباس كاظم حاسم الدعوي ، أثر السياسة النقدية والمالية في مؤثرات أداء سوق الأوراق المالية ، الخوض 2008 ، ص 10 ، 11 .

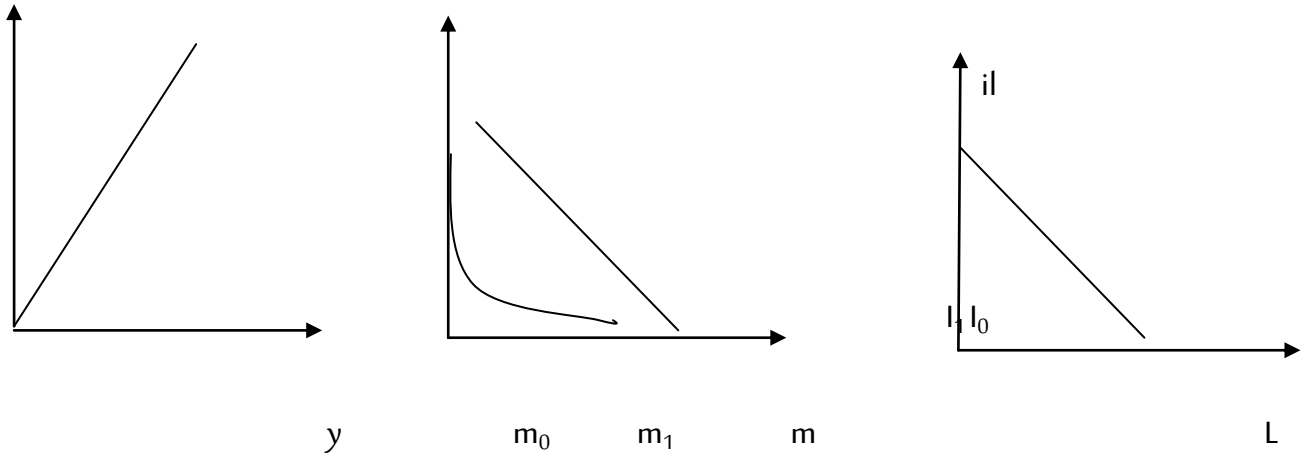
- معدل الفائدة للنقود يساوى صفره .
- 
- يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود والسندات على مستوى
- معدل الفائدة منخفض يزيد الطلب على النقود .

الشكل رقم : (1 - 2) مخطط توضيحي مبسط لنموذج كيز :



المصدر : عبد الجيد قدرى : النظرية الاقتصادية الكلية دارالجامعة ، مصر 2007 ص 262 .

الشكل (3-1) : دور السياسة النقدية في النموذج الكينزي . i



المصدر: محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات ، دارالجامعية ، مصر 2004 ، ص 270 .

2. بما أن التحليل الكينزي المطلب على النقود 10 هو المطلب لفرض المعاملات  $L_1$  و المطلب لفرض

المضاربة  $L_2$  أ  $X$  أن  $M_1 = L_1 + L_2$  وهذا يعني بأن كمية الزائدة في عرض النقود وفي ظل ثبات الدخل

سيكون  $DMS = L_2$  وهذا ما يجعل الأعوان الإقتصاديون يوظفون هذه النقود المعروضة في السندات

وبالتالي يزيد المطلب على السندات ومن خلال زيادة المطلب عليها ترتفع قيمتها السوقية وبما أن هناك

علاقة عكسية بين السعر السوقي ومعدل الفائدة للسند يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة من إلى وذلك

من خلال المنحني رقم - 1 - .

- يتحدد الاستثمار وفق يميز على أساس معدل الفائدة والكفاية الحديث لرأس المال حيث أن انخفاض

معدل الفائدة يؤثر على الاستثمار وذلك من خلال إقبال المنتخبين على الاستثمارات وعلى سيرفع

الاستثمار من إلى اتجاه اليمين (لاحظ المنحني 2) .

إن زيادة الاستثمار عند يميز من شأنه أن تؤثر على المطلب الفعال الذي يتحدد وفق قيمة الاستهلاك

والاستثمار إذ لهما علاقة طردية مع الدخل ، فزيادة الإستثمار يعني زيادة الدخل وهو ما يظم في المنحني

"3 هذا ما يجعلنا نتوصل إلى أن زيادة كمية النقود يرتب عنها حدوث زيادة في الدخل وفق التحليل الكينزي ويمكن أن تحدث الحالة العكسي عند التخفيض من كمية النقود وبالتالي فإن النقود غير محايدة وفقا لكنيز وأن التحليل الكينزي يقر أن لسياسة النقدية تأثير على معدل الفائدة وبالتالي على الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل الوطني وبالتالي على الاقتصاد ككل .

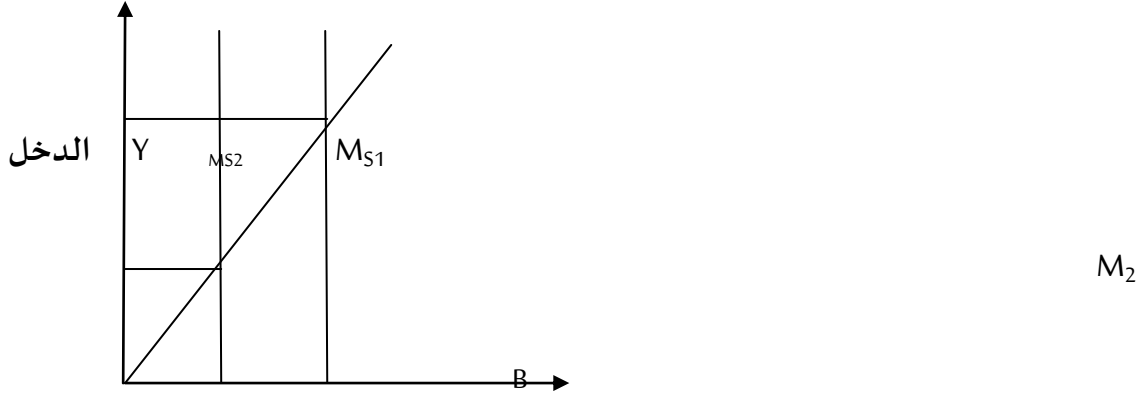
وبتحليل أعمق يرى فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي غير عنها بالدخل الدائم ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقليص من الدخل الجاري عند الكلاسيك وهذا يعني أن الطلب على النقود لي يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة .

ولقد أوضح النقديون أن التغيير في المعروف النقدي له آثار واسعة النطاق علم الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط مما في الحالة الكلاسيكية غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني

<sup>1</sup> - عباس كاظم حاسم الدعي ، أثر السياسة النقدية والمالية وفي مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

ويمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي :

الشكل (4-1) : أثر عرض النقود على الدخل



المصدر: بن زبيدي حاج، أثر تقليل أسعار والنمو الإقتصادي في الجزائر، شراء تحليل 2000-2010 .

حسب يمثل المنحنى  $M_s$  عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي ويمثل المنحنى  $M_y$  الطلب على النقود وهو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان وبالتالي يمثل النقطة E التوازن في السوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد  $M_s$  مع الطلب  $M_y$

عند مستوى الدخل النقدي  $y$  فإذا ارتفع عرض النقود من  $M_s$  إلى  $M_{s1}$  فإن كمية النقود في التداول و السوق تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالاحتياط وهذا يعني أن النقود يجب أن ينفق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وضع كليا الحالتين يرتفع الدخل النقدي فإن كان الاقتصادي حالة استخدام كامل للموارد كما افتراضه النظرية الكلاسيكية في العرض النقدي .

فرع 3 : النظرية النقدية المعاصرة ( مدرسة شيكاغو ) :

- يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي <sup>1</sup> Milton Friednan، حيث تبني التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود لكي بأكثر شمولية وأكثر إتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي وأخذ بعض جوانبه .

وقبل دراسة محتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي تركز عليها وهي:

- استقلالية الكمية النقدية عرض النقود من الطلب على النقود.

- استقرار إلى الطلب على النقود .

- رفق فكرة مصيدة السيولة عند بناء إلى الطلب النقدية .

- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات عند

الكلاسيك v. إلى جانب سرعة التداول النقدية .

- عدم خضوع الأموال الإقتصاديين للخداع النقدية .

آخرهم نظرة رأس المال فمن بين حائزة الأصول النهائية الذين تمثل النقود يسبب لهم شكلا من أشكال

الثروة وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلف رأس مالية مثل الآلات والمخزون .<sup>2</sup>

لقد إفترض أن الأفراد يرغبون لكمية حقيقية من الأرصدة وليس لكمية إسمية وتكتب دال على النقود

عند Friedmem بالصيغة التالية :

<sup>1</sup>-عباس كاظم حاسم الدعم ، أثر السياسة النقدية والمالية في المؤثرات أداء سوف الأوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

<sup>2</sup>- عقيل حسام عبد الله ، مفاهيم ونظم إقتصادية ، وائل للنشر، الأردن 2006 ، ص 163 .

$$M_{d/p} = f(y_p, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m, m - r_m, v)$$

حيث  $M_{b/p}$  الطلب على النقود بأرصدة حقيقية .

$Y_p$  الدخل الدائم .

$r_m$  العوائد المتوقعة من النقود .

$r_b$  العوائد المتوقعة السندات .

$r_e$  العوائد المتوقعة من الأسهم .

$\pi_e$  معدل التضخم المتوقع .

$m$  : الثروة البشرية .

$v$  : أذواق وتفصيلات الأفراد.<sup>1</sup>

#### فرع 4 : النظرية النقدية النمو كلاسيكية (تحليل التوقعات العقلانية):

ظهرت مدة النظرية خلال عقد السبعينات في الرتب الماضي بقيادة روبرت لوكاس

وروبرت بارو وفي هم ويأخذ هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذين سبقه من ناحية تأكيده دور

الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب ولكنه يطبق سمة جديدة لهذا التحليل

<sup>1</sup> - عقيل حسام عبد الله ، مفاهيم ونظم إقتصادية ، وائل للنشر ، الأردن 2006 ، كص 163 .

ألا وهي سمة التوقعات العقلانية للوحدة الاقتصادية الأفراد والمنشآت ونتخلص الفرضيات الأساسية لهذه النظرية كما يلي :<sup>1</sup>

- الأعوان الاقتصادية تستخدم بكفاءة كاملا كانت المعلومات المتوفرة عن النظرة الاقتصادية والتعرفات المحتملة لمواضعي هذه السياسات ويكون سلوك هؤلاء الأعوان عقلاني .

- الاقتصاد الخاص يكون أساسا مستقرو ويرجع بسبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تخص التصحيح الذاتي وفرقات الانكماش وضعفها .

- حيادية النقود حيث أن المتغيرات المتوقف لعرض النقود يكون لحقا أثر فقط على الأسعار .

- لا يوجد مفاصلة بين التضخم والبطالة عم عكس ما يعتقد النقديون .

- يجب أن يكون للحكومة دورا نسبيا وبسيطا في رسم السياسة الاقتصادية

- عرض العمل ( الإنتاج ) من طرف العمال ( المؤسسات ) مرتبط بالأجور ( أسعار السلع )

وتؤدي التوقعات العقلانية حسم هذه النظرية إلى دور هام في النشاط الإقتصادي خاص في المجالات التالية :

- الطلب على الأصول وتحديد أسعار الفائدة حيث أن توقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل وبالتالي تحديد أسعار الفائدة .

- خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين والبنك ، فقرارات المودعين

فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود تتوقف على توقعاتهم بخصوص العائد النسبة لكل من هذه الأصول

<sup>1</sup> - عقيل حسام عبد الله ، مفاهيم ونظم إقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

والقرارات البنوك فيما يخص الإحتياطه والافتراض من نتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي تحصلون على حث القروض .

- توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم وأوضاع الاقتصادية تؤثر على الأهداف التي سيطرها فيما يخص السياسة النقدية فمثلا إذا توقع البنك المركزي مستوى تضخم مرتفع فإن سيطرا هدف التخفيض من هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل بما أنه توقع انخفاض في مستوى الاستثمار فيقوم بإجراءات نقدية لإبقاء معدل الفائدة منخفض إلى حد ما .

- العائد المتوقع في النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطالب على النقود فإذا كان التوقعات العقلانية للعائد على النقود أي من عائد السندات مثلا كوجود فرص للمضادة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند مثلا كوجود فرص للمضادين تحقيق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند فيما يكون الطلب على النقود مرتفعا .

- العرض الكلي والتضخم حيث أن توقعات العمال عن التضخم والاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على العرض الكلي ومستوى الأجور فإذا توقع العمال ارتفاع مستوى التضخم فإنهم يطالبون بزيادة الأجور .

بالنسبة للكلاسيكية الجدد فالتعود حيادية إليه لها تأثير على المدى القصير لأنه حال الصدمة المفاجئة ويوافقون على مستوى معدل البطالة الواسعة ولا يمكن أن يرتفع هذا المعدل لأن التوقعات عقلانية ولا يوجد تحكيم فيه البطالة والتضخم لا على المدى القصير أو الطويل حيث أن كل السياسات تتجه نحو معدل البطالة .

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية .

إن السياسة النقدية لمعناها الواسع تسير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل البنك المركزي والحكومة والخزينة بهدف التأثير على مقدار واستعمال النقد والإكتمان وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص والحكومة تكون هذه الرقابة فعالة بمجموعة من الوسائل وتنقسم إلى كمية (غير مباشرة) ووسائل نوعية (مباشرة) .

### فرع 1 : أدوات السياسة النقدية :

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية ، وأهم الأدوات الكمية هي سعر المادة الخصم وعمليات السوق المفتوح ونسبة الاحتياطي الإلزامي<sup>1</sup>.

#### (أ) - سعر إعادة الخصم :

إن تركيز الاحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية ، وقد ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للاقتراض من الناحية التاريخية بإعادة الخصم لدى البنك المركزي وأستخدم بنك إنجلترا الخصم الأول مرة عام 1839<sup>2</sup>. وعادة تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم أوراقها عندما تحتاج للسيولة التي تستخدمها في تقديم القروض للأفراد ورجال الأعمال ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم للتأثير في تكلفة الموارد .

<sup>1</sup> - عقيل حسام عبد الله ، مفاهيم ونظم إقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 166 .

<sup>2</sup> - مايكل إيد جمان ، الإقتصاد الكلي ، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع ، بيروت 2006 ، ص 646 - 648 .

التي تحصل عليها البنوك من البنك المركزي وبالتالي كلفة القروض التي تقدمها هذه البنوك لعمل لها .

ويؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان وعرض النقد ، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعة فإنه يلجأ لتخفيض سعر إعادة الخصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية لديها مما ينخفض تكلفة قروض البنوك التجارية الممنوحة للأفراد والشركات ، فيتوسع الطلب على الائتمان وبالتالي يزيد العرض النقدي .

وبالعكس إذا رغب البنك المركزي إذا اتبع سياسة انكماشية ، فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية ، فترتفع تكلفة قروض هذه الأخيرة للمقدمة للعملاء وبالتالي يقلل الحجم الائتمان المصرفي وعرض النقد ، ولكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية<sup>1</sup> .

أ- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي يمكنها إتباع سياسة ائتمانية مستقلة عن أثر سعر إعادة الخصم على قروضها المصرفية .

ب - تصنيف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزود بالسيولة سواء بالإقراض من بنوك تجارية أخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة في الخارج .

ت - ارتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة إذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب وارتفاع الأرباح .

ث) أن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة و منظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية ، وهذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالنامية .

<sup>1</sup> - مايكل إيدجمان ، الإقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 649 .

(ب) - عمليات السوق المفتوح :

وتعني عمليات السوق المفتوح دخول البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية لتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي .

فإذا كان سعر إعادة الخصم غير فعال في التأثير على احتياطات البنوك التجارية وكانت هناك ضغوطات تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية إلى الأفراد والبنوك والشركات بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية ويفسد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان وتقليل حجم الإنفاق الكلي فيحفظ عرض النقد وفي حالة الانكماش فإن البنك المركزي يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوح فيؤدي ذلك إلى منح سيولة في الاقتصاد مما يرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي والإنتاج<sup>1</sup>.

ولكي تنجح عمليات السوق يجب أن تتوفر الشروط التالية :

- احتياطات البنوك التجارية وكمية النقد المتداولة يجب أن تتغير وفقاً لعمليات السوق .
- البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية .
- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي ، حيث تزداد .

<sup>1</sup> - مايكل إيدجمان ، الإقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 650 .

فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح ونقل بتصادمها .

ث) توفير سوق سندات حكومية ومتطورة ومنظمة لأن هذه الأداة متوسطة بمقدار كمية السندات الحكومية وسندات أخرى .

ج) درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة .

وبذكر أن استخدام السوق المفتوحة في البلدان النامية لتزال محدودة لسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في معظم هذه البلدان لذا يتم الاستعاضة عنها بالأساليب والسياسات المباشرة كسياسة الاحتياط القانوني وسياسة سعر الخصم .

ج) التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) :<sup>1</sup>

وهي تلك النسبة التي يلتزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع بدون فوائد .

ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياط لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة ، والهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدي البنوك التجارية ففي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية ، وبالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان ، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب ، أما إذا كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية نسبة في النشاط الإقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان كان البنك

<sup>1</sup> - مايكل إيد جمان ، الإقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 651 .

المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لحفض احتياطات البنوك التجارية وبالتالي طبع قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى حفص حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ومن ثم تنخفص الأسعار. ومن مزايا استخدام الاحتياطي القانوني للتأثير على العرض النقدي هي أنه يؤثر على البنوك بالتساوي هي أداة ذات نتائج فورية ولا تحتاج إلى أسواق واسعة ومتطورة للتعامل وهذا ما يجعلها سهلة الاستخدام وأكثر فعالية وخاصة في البلدان النامية .

ولكن هذه الأداة قد تكون غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المعرفي لأسباب التالية:<sup>1</sup>

- لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الاقتصادي فتخفيض هذه النسب لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظر التوقعات المنشأة حول الأرباح كما لا يشجع البنوك أيضا في التوسع في منح الائتمان لارتفاع درجة المخاطرة التي تواجه قروض في حالة الكساد .
- لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة لأن ذلك يحدث اضطرابات في عمل البنوك ويخلق حالة من عدم تأكد لدى البنوك التجارية .
- تعامل هذه الأداة على البنوك على حد سواء بعض النظر عن حجم البنوك ودرجة يعرضها المالية كما لا تفرض على المؤسسات مالية غير معرفية ( شركة تأمين ، شركات الاستثمار)
- من رفع الاحتياطي القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إنمائها المتطلب الاحتياطي الإلزامي إلى بيع السندات فتخفص أسعارها ولتجنب ذلك يقترح أن تصحب هذه السياسة القيام شراء السندات في السوق المفتوح من قبل البنك المركزي .

<sup>1</sup> - مايكل إيداجمان ، الإقتصاد الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 652 .

الفرع 2: أدوات السياسة النقدية النوعية .

تهدف الوسائل الكمية لسياسة النقدية التي تعرض إليها في السابق إلى تأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير كما دون تمييز إلا أن هذا مقرب بعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو حد منها أيضا ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وله حجمه الكلي ونلحق هذه الأدوات كالتالي :

أ) سياسة تاطير القرض :

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسية لخلق لنقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لم يشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقروض فقط بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدول عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسم القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبب في إحداث التضخم أما عند زيادة معدل التضخم فيخذ سياسة تأخر القرض الإجبارية فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنك أو تحديد معدل نمو القروض وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استواء للكتل النقدية يشمل القليل من النفقات العمومية وتشجيع الإنجازات وإصدار السندات والقيام بكل وسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروب في البلدان التي طبقتها وهذا يعدد إلى ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - صيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادي ، الطبعة الأولى 2006 ، دار فبداء ، ص 26 – 27 .

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخبزينة .
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد .
- لجوء المشروعات إلى الإقراض فيما بينها أو إلى إصدار السندات بين أو حتى إلى الإقراض بالنقد الأجنبية .

(ب) – السياسة الانتقالية للقرض :

- ينتهج البنك المركزي سياسة انتقالية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أثر مرد ودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :
- إقرار معدل خصم مفصل لهذه القطاعات .
  - إمكانية إعادة خصر الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات .
  - إعادة خصر الأوراق فوق مستوى التدقيق .
  - تعتبر مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة .
  - التميز في أسعار الفائدة حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة إلى التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تنجيحها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين .
  - وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي : والغرض منه كبح الواردات ويكون ذلك على النحو التالي :

- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما شراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.<sup>1</sup>

- تحدث فترة سداد القروض الاستهلاكية فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يحيه دفعة مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية .

#### (ج) – الاقتناع الأدبية :

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التناحية والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه كالمسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية محددة تتوقف فعالية هذه الأداة على خيره ومكانته البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته وكذا على مدى إستقلاليا قراراته .

#### (د) سعر العرق :

يستخدم سعر العرق من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية حيث يقوم بتخفيض سعر العرق العمل المحلية إذا كان هدف زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات ويقوم برفع سعر العرق العملة المحلية الزيادة الإسترداد من الخارج ويعتبر العرق سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -ضيف الله القطا يرى ، دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره 50 ص 28 .

<sup>2</sup> -ضيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية من الإستقرار والتنمية الإقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص 29

## خلاصة :

إن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأکید أن لها أهداف وأدوات ففي ما يخص الأهداف فإنها تصنف إلى أهداف أولین تتمثل في مجمعات واحتياطات نقدية وظروف سوق النقد ، أهداف وسيطة تتمثل في معدل الفائدة ، سعر العرق والجمعيات النقدية وأهداف نهائية أهمها استقرار الأسعار ، محاربة البطالة ، تحسين هي أن المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

وفيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية أخرى نوعين أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وأما النوعية فمنها سياسة تأطير القرض الودائع الخاص ، الاقتناع الأدبية ، معدلات الفائدة وسعر العرق .

ويمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع وإدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدية ولا يتبين له ذلك إلا إذا تمتع بإستقلالية تغطية الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون على أسس اقتصادية بحتة .

تمهيد :

لقد تطرقنا في الفصل الأول للجانب النظرية للسياسة النقدية منها ما هي السياسة النقدية وأهدافها بالإضافة إلى أدواتها وتوفنا على قنوات إبلاغ السياسة النقدية وتطرقنا أيضا إلى النظريات النقدية وأدواتها والنظريات الكلاسيكية والكنزي وأدواتها .

ومن خلال هذا الفصل الذي اخترنا عنوانه مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار سوف نتطرق في المبحث الأول إلى تحليل تطور السياسة النقدية مع الجزائر التي بها قسمنا مبحثنا هذا إلى في مطالب على التوالي التي يحمل العناوين التالية في الإطار القانوني للسياسة النقدية مع الجزائر ، أدوات السياسية النقدية تطور الكتلة النقدية ومقالاتها خلال الفترة 2000 – 2014 ، أما بالنسبة إلى المبحث ( 02 ) تناول مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادية في الجزائر الذي به أيضا قسمنا المبحث إلى 3 مطالب :

المطلب الأول : الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر .

المطلب الثاني : استقرار الأسعار ومحاربه التضخم وتحقيق النمو .

المطلب الثالث : هدف التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي .

\* المبحث الأول : تحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 .

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا ، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني ، وعلى الرغم من إصدار قانون 86 – 12 وقانون 88 – 06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90 – 10 بتاريخ 14 أبريل 1990 ، ليتدني التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه ، وتسجيل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض ، وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التطورات والإصلاحات الاقتصادية .

### المطلب الأول : الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر.

إن إصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشي مع الوضع الجديد ، أي الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وقد تبعته عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية . يعتبر القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض نص تشريعي يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي فقد حمل أفكار ، جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأداؤه وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ، المؤرخ في 14 أبريل 1990 الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 14/10/1990 .

أولاً : أهداف قانون النقد والقرض 90 – 10 .

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء إلى إذ. حال قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي

تناسب وآليات السوق ويهدف إلى تحقيق ما يلي :

- وضع حد الكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي .

- ود الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض

- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماع بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية .

- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام .

- تنوع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين ، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء سوق

المالي وبورصة القيم المنقولة .

- إيجاد مرونة نسبة في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .

**ثانياً : مبادئ قانون النقد والقرض .**

تتمثل أهم مبادئه فيما يلي :

**الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية .**

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ فصل بين دائرتين الحقيقية والنقدية حتى تتخذ القرارات على أساس

الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد وهذا عكس ما كانت

عليه القرارات حيث كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمية حقيقي وهدفها تعبئة الموارد المالية اللازمة<sup>1</sup>.

### الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة .

لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية قرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي<sup>2</sup>:

- استقلال البنك المركزي عن دور المتعاضم للخزينة .

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها

- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية وإلغاء الائتمان الإجباري لسندات

الخزينة من قبل البنوك التجارية وتحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقلبها البنك المركزي في محفظته والتي لا تتعدى 20% من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة .

### الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض :

أبعدت الخزينة عن منح القروض الاقتصاد لينبغي دورها يقتصر المادة 11 من قانون النقد والقرض 10-90 .

<sup>1</sup> - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، لجن آفاق التنمية الإقتصادية الإجتماعية ، إشكالية إصلاح المنضومة المعرفية ، الدورة

السادسة غيره ، نوفمبر 2000 ، ص 19 .

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش ، الإقتصاد النقدية والمصرفي ، الدار الجامعية ، لبنان ، ط 5 ، 1985 ص 314 .

على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية من طرف الدولة ، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه والهدف من فصل هاتين الدائرتين هو :

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد .

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القرض .

- أصبح توزيع القرض ليخضع إلى قانون إداري وإنما يتركز على مفهوم جدوى للاقتصادية للمشاريع .

### إنشاء السلطة نقدية وحيدة ومستقلة .

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلفي هذا التعدد في المراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع عقد هذه السلطة وبالذات في حصينة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض وجعل القوانين للقرض والنقد هذه السلطة .

وحيدة : ليضمن انسجام السياسة النقدية .

- مستقلة : ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيقه الأهداف النقدية .

- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين أهداف النقدية

1 .

<sup>1</sup> - طاهر لطرش ، الإقتصاد النقدي والمعرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 318 .

وضع نظام بنكي على مستويين :

يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض ويوجب هذا الفضل على أصبح البنك المركزي يراقب نشاطها ويتابع عملياتها ويوظف مركزه كملجأ أميز للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية وقد أبطل قانون النقد والقرض منقول القوانين المصرفية التي صدرت قبله.<sup>1</sup>

ثالثا : أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90 – 10 .

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض ثم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر ومن أهم التعديلات :

(1) – التعديلات التي جاء بها الأمر 01 – 01

<sup>(1)</sup> مست بالأساس هيكل النظام البنكي والتي تهدف في تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين :

الجهاز الأول : يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون .

الجهاز الثاني : يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة البنك الجزائر والمادة ( 3 ) من الأمر 01 – 01 تعدل المادة 23 من قانون النقد

<sup>1</sup> - باصور كمال ، أراد فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ، حال الجزائر لفترة 1990 / 2012 شهادة ما جستر ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة مدين 2013 – 2014 ، ص 130 .

والقرض التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتناقى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية .

## (2) - التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03 – 11 .

ألغي هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم بالأمر 03 – 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية وقد أعطى هذا التعديل مرونة أكبر للسلطة النقدية في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة يخول المجلس النقد والقرض بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد والقرض بالسلطات في يدين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقسيمها<sup>1</sup> .

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتباراً من بداية السنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ، وهي تشمل أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة ولكن هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر من شهر أفريل 2002 إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكلي ، ومن بين هذه الأدوات الجديدة أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام وهي أداة مستعملة منذ أفريل 2002 .

## (3) التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10 – 04 .

يهدف إلى تعديل وتتميم الأمر 03 – 11 حيث أن المادة رقم 2 تعدل وتتمم كما يلي<sup>2</sup> :

المادة 35 : تتمثل مهمة البنك المركزي في العرض على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في الميادين النقد والقرض والصراف والحفاظ عليها لنمو

<sup>1</sup> - باصور كمال ، أثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي ، مرجع سبق ذكره ص 132 .

<sup>2</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص 147 .

سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي ولهذا الفرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل وسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته .

#### (4) – تعديلات أخرى :

صدور التعليمية رقم 04 – 2005 المؤرخة في 14 جوان 2005 أداة الاسترجاعات لمدة 3 أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيله الودائع المغلة للفائدة إبتداء من شهر جوان 2005 وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في إسترجاعات لمدة 6 أشهر وذلك ابتداء من جانفي ، عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية تعديلات من زاوية معدل الفائدة المطبقة في هذا المجال .

فصلة عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في امتصاص معظم فائض السيولة تتمثل الأداة الثالثة المنشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإجبارية والتي أعيد تحديد إطارها العمليات في سنة 2004 . تعتبر الاحتياطات الدنيا الإجبارية أداة مؤسساتية . خاصة للسياسة النقدية ، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر .

### المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية في الجزائر .

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر وكما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد سرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية ، ومن أجل ضمان فعالية للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية .

فيما يخص عمليات السياسة النقدية يستعمل بنك الجزائر الروافع النشطة الآتية<sup>1</sup> :

- استرجاعات السيولة في السوق النقدية بهدف امتصاص خائض السيولة في هذه السوق.
- الاحتياطات الإلزامية الدنيا الواجب تكوينها من طرف البنوك على شكل ودائع لدى بنك الجزائر.
- من زاوية الوصفية للميزانية العمومية تنعكس عمليات بنك الجزائر لبلوغ هذه السياسة النقدية من خلال الحسابات التالية :

- حسابات تسجيل عمليات إعادة تمويل البنوك .
- حسابات ودائع البنوك بما فيها الاحتياطات الإلزامية التي تعتبر توسط تحرك للودائع لفترة تكوين الاحتياطات الإلزامية .

- حسابات ودائع الخزينة العمومية .

- حسابات العوائد والأعباء

<sup>1</sup> - محمد لعصابية ، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، 2004 ، ص12 .

- حسابات إصدار النقود الورقية .

تنعش عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد والأعباء في غياب إعادة تمويل البنوك لم تسجل هذه الحسابات عوائد متعلقة بهذا النوع من العمليات ، في حين تمكن تكاليف عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر في الأعباء المتعلقة بمكافحة إسترجاعات السيولة والاحتياطات الإجبارية وتسهيلات الودائع .

تنعكس تدخلات بنك الجزائر يوجب عمليات السياسة النقدية جزئيا على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول والمصدرة من طرفه تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر سواء يوجب إعادة الخصم أو عمليات الشراء في السوق النقدية أو خارجها ، هما يؤثر على عشرية من فائض السيولة على مستوى السوق النقدية حيث ازدادت السيولة البنوك في 2012 ترابطا مع ارتفاع الودائع المصرفية .<sup>1</sup>

أولا : معدل إعادة الخصم .

(2) إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية ، يستعمله البنك للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان ، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90 - 10 يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره في كل 12 شهر تقريبا ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده .<sup>2</sup>

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف

<sup>1</sup> - محمد لعصابية ، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

<sup>2</sup> - محمد لعصابية ، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

الوسيلة لبلوغ هدف النهائي وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.

والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك الجزائر:

الوحدة: نسبة مئوية

الجدول رقم ( 02 - 1 ) جدول خاص بمعدلات التضخم

المعدل %	إلى غاية	ابتداء من
7,50	2000 / 10 / 21	2000 / 01 / 27
6,00	2002 / 01 / 19	2000 / 10 / 22
5,50	2003 / 05 / 31	2002 / 01 / 20
4,50	2004 / 03 / 06	2003 / 06 / 01
4,00	إلى غاية اليوم 2014	2004 / 03 / 07

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 ، بنك الجزائر ، ديسمبر 2015 ، ص 19

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في إنخفاض تدريجي حيث كان يقدر بنسبة 7,5%

سنة 2002 لينخفض إلى 5,5 سنة 2000 بسبب حالة المالية الحيدة على مستوى البنوك التي خفضت

من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر لتصل إلى عدم إعادة التمويل من طرف هذه الأخيرة لدى

بنك الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد لكسام ، الوضعية النقدية ومنه السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5 % و 4 % سنتي 2003 و 2004 وبقى هذا المعدل ثابتا . و هذا المؤشر جيدا حيث يعبر على التحسن من مستويات التضخيم وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ، التي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة .

### ثانيا : الاحتياطي الإجباري :

تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 جدد فيها صلاحيات البنك الجزائري في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانون وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية .<sup>1</sup> غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت إلى غاية أفريل 2001 نظرا الوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك لكن الأمر رقم 03 – 11 المعدل والقسم للقانون 90 – 10 إلفي المادة 93 والذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها من جانب آخر وينص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ماعدا الاحتياطي للقانوني. ونظرا الأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في السياسة النقدية يمكن على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم ( 04 – 02 ) المؤرخ في 12 / 03 / 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري ويوضع الشكل الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري وحجم الاحتياطي الإجباري بمليار دينار .

<sup>1</sup> - المادة 93 من قانون 90 – 10 .

الجدول رقم ( 2-2 ) بالاحتياطي الإجباري .

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%معدل الاحتياطي الإجباري	3	4.25	6,25	6.5	6.5	6.5	6,5
حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دينار)	43.5	109.5	126.7	157.3	171.5	184.5	272.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
%معدل الاحتياطي الإجباري	8	8	9	9	11	12	12
حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دينار)	394.7	394.8	464.7	538.6	717.8	899.8	1003.5

المصدر: النردة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، العدد 17 ماي 2012، ص 9.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2001 يعتبر تشديدا من جانب السلطة النقدية على أهمية هذه الأداة ، أين نجد أن النسبة قد انتقلت من 03 % إلى 4.25%<sup>(1)</sup> وبقيت هذه النسبة ثابتة لمدة 3 سنوات إلى غاية صدور التعليم رقم (07-13) 6.5%

المؤرخة في 24 ديسمبر<sup>1</sup>.

2007 المتعلقة بنظام الاحتياطي حيث ارتفعت النسبة من 6,5 إلى 8 وقد اعتمد استعمال هذه الأداة لكثرة حيث نرى أن حجم الاحتياطي الإجباري وصل إلى 109,5 مليار دج في 2002 مقابل 43,5 مليار دج في 2001 و 126,7 مليار دج سنة 2003 و 157,3 مليار دج سنة 2004 و 171,5 مليار دج نهاية 2005 واستمر حجم الاحتياطي في الارتفاع ليصل إلى 272,1 مليار و 394,7 سنتي 2007 و 2008 على التوالي ، ثم إلى 464,7 مليار دج سنة 2010 و 717,8 مليار دج في 2012 ليصل سنة 2014 إلى حجم 1003,5 مليار دج

<sup>1</sup>- مرجع سابق .

مقابل معدل 12% على الرغم من رفع النسبة من 4.25% إلى 8% إلا أنه لا يمكن اعتبارها أداة تنظيم للسيولة البدنية في حين قد تصل إلى 15%.

### ثالثا : آلية استرجاع السيولة .

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها البنك الجزائري بأسلوب سحب فائض السيولة والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 والتي هي عبارة عن إيداع طموعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر ، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ( n/360 ) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة مناقصة يعلنها بنك الجزائر .

- الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يكمن أن تتعرض لها هذه الأطراف في حالة عدم احترام التزامها .

- الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها<sup>1</sup> .

- عمليات السياسة النقدية وبشكل خاص العمليات التي يمكن أن يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية .

وعلى هذا الأساس كانت كل عمليات السوق محل التطوير اللازم .

<sup>1</sup>- رئيسي فضيل ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000 – 2011) مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العددان 61 – 62 ، 2013 ، ص 200 .

- التسهيلات الدائمة بصفتها عمليات تتم بمبادرة من البنوك كأطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والتي شهدت تعزيزا في إرسائها التنظيمي .

- إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة والذي هو قيد التشغيل منذ فيفري 2006 .

إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تدقيقها وتمثل إجراءات المناقصة الدورية المدعورة وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طريق العمليات الثنائية .

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية باعتبار أن العوامل المستقلة المقلصة لها<sup>1</sup> .

#### رابعاً : التسهيلات الخاصة بالوديعة :

تم إدخال هذه الأداة سنة 2005 وهمس تقنية تسمح للبنوك بانجاز ودائع 24 سا / 24 سا لدى بنك الجزائر وذلك في شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده البنك .

على الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 ، فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر .

تمكن بنك الجزائر من خلال أداة تسهيلات السيولة أن يصحب من النظام البنكي سيولة معتبرة منذ رواية تطبيقها والجدول التالي يوضح .

<sup>1</sup>- رئيسي فضيل ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم ، مرجع سبق ذكره ، ص 201.

الفصل الثاني : مسار السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال ( 2000-2014 )

يوضح معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة .

جدول رقم ( 02-03 )

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	-	2,75	1,75	0,75	1,25	1,25	1,75	1,25
معدل على استرجاع سيولة لثلاثة أشهر	-	-	-	-	1,9	2,0	2,5	2
فوائد تسهيلات الإيداع	-	-	-	-	0,3	0,3	0,75	0,75
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل على استرجاع سيولة لسبعة أيام	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	
معدل على استرجاع سيولة لثلاثة أشهر	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	
فوائد تسهيلات الإيداع	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، سبتمبر 2011 ، ص 17 .

يلاحظ من خلال هذا الجدول تذبذب في معدلات الفائدة على استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدل الخاصة بتسهيلات الودائع أين نلاحظ انخفاض معدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام من 2,75 % سنة 2002 الى 1,75 سنة 2003 ثم 0,75 % سنة 2004 لتعود للارتفاع بنسبة 1,25 % . وتبقى هذه النسبة ثابتة لسنتي 2005 و 2006 ثم في سنة

2009 نلاحظ ثبات المعدل على استرجاع السيولة بالقيمة 0.75 % مع وجود ثبات بنسبي في فوائد تسهيلات الفوائد التي تلاحظ في 2005 و 2006 نسبة 0.3 % وارتفعت لتصل الى 0.75 % في 2007 و 2008 على التوالي لترجع الى 0.3% و الثبات منذ 2009.<sup>1</sup>

#### خامسا : عمليات الأمانة :

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل مهل الفائدة المتفاوض عليها ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على وضع الذي يتصوره والمقياس التي يحددها وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مفرض عليه أن تقوم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض<sup>2</sup> بمعنى أنها عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين أي قروض مفتوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقرض حيث أنه لم يتم استعمال عمليات الأمانة إلا أنها في شكل ضلع للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين ، وذلك منذ أن عرف النظام البنكي فائض في السيولة فهي لم تستخدم ونلاحظ أيضا تراجع مستمر في سعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي ومن مرجعي من 20.75% الى (4.5% الى 8.75%) في سنتي 2001 و 2003 على التوالي حيث بقي ثابت سنتي 2001 و 2002 حيث استمر هذا الثبات الى سنة 2006.

#### سادسا : عمليات السوق المفتوحة .

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بيع أو شراء سندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض وقد جاء

<sup>1</sup> - محمد لعصابية ، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر ، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعب الوطنية ،

أكتوبر 2008

<sup>2</sup> - رئيس فضيل ، تحديات النقدية ، ومحددات التضخم ، مرجع سبق ذكره ، ص 206 .

وحدد القانون ( 90 – 10 ) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر % أن يجربها

على العمليات ، على العمليات ، على أن لا يتجاوز سقف 2

من الإجراءات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة . غير أن هذا السقف تم التحلي عنه منذ صدور الأمر رقم ( 03 – 11 ) المتعلق بالنقد والقرض في المادة رقم ( 54 ) منه ، كما لا يسمح له التدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة ، فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بطريقة تجريبية ، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات .

وقد سمحت هذه الأداة بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية وأصبحت هذه الأداة المفضلة لدى بنك الجزائر حيث تعتبر الأداة الأكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية أين يمكن تعديلها يوما من بعد يوم وليست إجبارية ما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته إن فعالية الوسائل غير مباشرة للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية والأداء الجيد للتضخم المرتبط بهذه الفعالية ، قد أدت بمجلس النقد والقرض وبنك الجزائر سنة 2009 إلى تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض ، وهذا بناء على المادة 62 من الأمر 03 – 11 وتماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقد الأزمة المالية الدولية.<sup>1</sup>

Banque d'algérie Evaution Economi que et monétavie en algérie ,rapport 2005 ,op. cit ,p163

<sup>1</sup>- رئيس فضيل ، تحديات النقدي ومعدات التضخم ، مرجع سبق ذكره ، ص 210 .

## الفصل الثاني : مسار السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال ( 2000-2014 )

وعليه أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09 – 02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها وقد وحد هذا النظام عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدي ويحدد هذا النظام بشكل خاص ما يلي :

عمومية للامتصاص السيولة الفائضة ، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة وعلى الرغم من هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ 2002 ، إلى غاية 2009 رغم أن دورها يبقى مصم وفعال وقوي والذي يسمح بتعديل السيولة البنكية .

**المطلب الثالث :** تطور الكتل النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال القرن 2000 – 2014 شكل متابعة

تعزيز الوضعية النقدية والتحسين الواضح في السيول لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية ومنه السياسة النقدية وقد خصصنا هذا المطلب لمعرفة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها .

**أولا :** تطور الكتلة النقدية :

تعرف الكتلة التوب بأنها حجم النقد المتداول في أي إقتصاد وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية :<sup>1</sup>

**أ- النقود الورقية :** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكوت وقطع نقدية وتعتبر من المكونات الأساس للكتلة النقدية في الجزائر .

**ب- النقود الكتابة :** تتمثل في تداول الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية والودائع الخاص المسيرة من قبل مؤسسات القرض والتي تتمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية هي تشكل ما يسعى بالسيول المجلس  $M_2$  .

تمكن بنك الجزائر من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد والقرض وهذا يعكس قدرته على ضبط القرض النقدية بالأدوات التي إستعملها .

<sup>1</sup> - وسامر ملاك ، النقود والسياسة النقدية الداخلية ، دار المنفعل اللبناني للطباعة والسرد لبنان ، 2000 ، ص 198 .

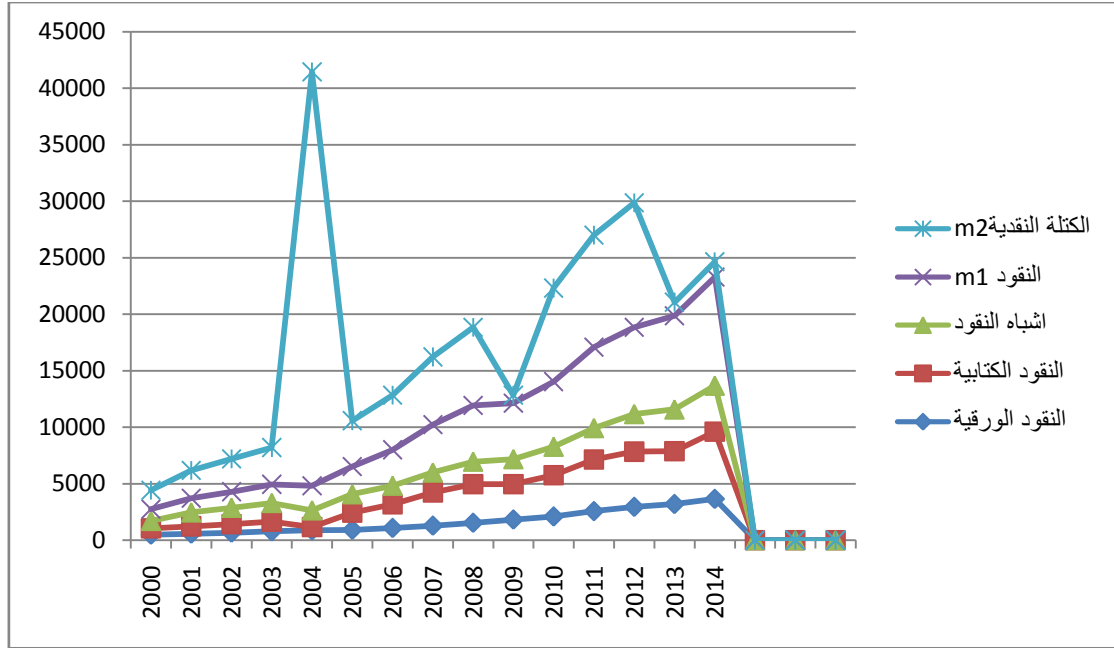
الجدول التالي يوضح الكتلة النقدية في الجزائر :

جدول رقم (2-4) : تطور الكتلة النقدية لفترة 2000 – 2014 . الوحدة : ( مليار دينار )

الكتلة النقدية $M_2$	$M_1$ النقود	أشاة النقود	النقود الكتابية	النقود الورقيع	السنوات
1659,2	104,4	671,9	556,4	48,49	2000
2473,5	1238,5	1235,0	651,3	577,2	2001
2901,5	1416,3	1485,2	751,6	664,7	2002
3299,5	1643,5	1656,0	862,1	781,3	2003
3644,4	2165,7	1478,7	291,3	874,3	2004
4070,4	2437,8	1632,9	1516,5	921,0	2005
4827,6	3177,8	1649,8	2096,4	1081,4	2006
5994,6	4233,6	1761,0	2949,1	1284,5	2007
6956,0	4964,9	1991,0	3425	1540,0	2008
713,1	4944,2	2228,9	3120,5	1829,9	2009
8280,7	5756,4	2524,3	3657,8	2098,6	2010
9929,2	7141,7	2787,5	4570,2	2571,5	2011
9929,2	7681,5	3333,6	4885,2	2952,3	2012
11941,5	8249,8	3691,7	4681,5	3204,0	2013
13686,8	9603,0	4083,7	5944,1	3658,9	2014

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05 – 32 ، 2008 – 2015 ص 11 .

الشكل رقم ( 2 – 5 ) : تطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2014 .



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول .

نلاحظ من الجدول الجمل أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا من سنة أخرى ففي سنة 2000 قدرت الكتلة النقدية ب 1659,2 مليار دج إلى 13689,8 مليار دج سنة 2014 وهذا راجع إلى تعليق سياسة نقدية توسعية بحيث في سنة 2001 ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا طفيفا قدر ب 2437,5 مليار دج وهذا راجع إلى توسع شبكة الكتلة النقدية وفي سنة 2002 بلغت سنة الكتلة النقدية 2901,5 دج ويرجع سبب الارتفاع إلى ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية واستمرت قيمة الكتلة النقدية بالارتفاع حين بلغت 5994,6 مليار دج من 2007 وتواصل الارتفاع في السنوات الأخيرة ليبلغ 2880,7 مليار دج من 2010 مقابل 7173,1 مليار دينار من 2009 أما في سنة 2011 و2012 نلاحظ نمو حجم العرض النقدي والسبب يعود في ذلك إلى تحسن ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك وهذا يدل على عدم السيطرة في

معدل نمو الكتلة النقدية وبدل هذا التزايد في الكتلة النقدية ارتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية وقدرت الكتلة النقدية نهاية ديسمبر 2013 قيمة 11941,51 مليار دينار مقابل 11015,14 مليار دينار نهاية سنة 2012 هذا يؤكد تباطؤ وفيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 ورافقه التوسع النقدي سنة 2013 الذي سجل نموًا برقم واحدًا ثانيًا : مقابلات الكتلة النقدية :

إن الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها من يقابلها في جانب الموجودات من الميزانية النظام البنكي وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية ( ذهب وعملات أجنبية ) وتسليفات للخزينة العمومية وقروض مقدمة للاقتصاد وشرق مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات الفائدة لمصدري النقد وشيء النقد وعلى هذا الأساس فالتطورات التي تحدث على الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلات الكتلة .

#### 1- صافي الأصول الخارجية :<sup>1</sup>

الأصول الخارجية تتبع خلق على باقي دول العالم ويمكن تحليل الأصول الخارجية حساب خيارات المدفوعات وتشمل مجموع وسائل الدفع الدولية لدى الجهاز البنكي ويكون مصدرها صادرت السلع والخدمات المداخيل الصافية لرؤوس الأموال ، تحويلات الأشخاص إلى الداخل .

إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساسًا بإرادات قطاع المحروقات مما يجعل احتياطات العرض الرسمية التي يجوزها بنك الجزائر شكل المصدر الأول للتوسع النقدي إلى عملية تحويل الموارد بالعملات الأجنبية المرحل إلى الجزائر والمتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون فيما يتعلق بإرادات صادرات المحروقات إن هذه الأول في ارتفاع مستمر كل سنة غير أن هذه النسبة تختلف من سنة إلى

<sup>1</sup>- وسام ملاك ، النقود والسياسة النقدية الداخلية ، مرجع سبق الذكر ص 160 .

الأخرى أحيانا تسجل ارتفاعا مقارنة بنسب النمو المسجلة في السنة السابقة وأحيانا تسجل إنخفاضا عن تلك المسجلة في السنة السابقة .

يلاحظ أن حجم الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة حين انتقلت من 775,9 مليار دج سنة 2000 إلى 1310,8 مليار دج من 2001 ثم 1755,7 مليار دج من 2002 وتواصل ارتفاع الأصول الخارجية في السنوات الموالية ب ( 1755,7 – 3119,2 – 2342,6 – 4179,7 ) مليار دج في السنوات الموالية سابقا 2005 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ثم عادت إلى الإرتفاع نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات لتصل إلى 5515 مليار دج من سنة 2006 واستمر هذا الارتفاع سنتي 2007 ، 2008 لتصل إلى 10886 سنة 2009 وكانت نسبة الزيادة قد سجلت تراجعا وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات وتواصل إرتفاع نسبة الأصول الخارجية في سنة 2010 ليبلغ 11997 دج وعلى سنة 2011 بلغ 13922,4 مليار دج وبقي الإرتفاع مستمر مع السنوات 2012 – 2013 – 2014 لتبلغ القيم على التوالي 14940 مليار دج ، 15225,2 مليار دج ، 1533,6 مليار دج .

## 2- القروض المقدمة للاقتصاد :

هو عبارة عن قروض ممنوعة من طرف الجهاز البنكي إلى الأعوان الاقتصادية غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاته وتنقسم القروض إلى :

- قروض مقدمة من طرق البنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجات مع من السيولة النقدية

حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعداد خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية

لقاء تعاملها مع الأعوان الإقتصاديين في المالية لبنك الجزائر بصفة الملجأ الأخر للإقراض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رسول حميد ، العولة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2017-2008 .

- قروض صادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصادية بمقدار معين باستعمال الشبكات أو التحويلات .

كانت القروض المقدمة للاقتصاد في تذبذب حسب بلغة بلغت سنة 2000 1779,8 مليار دينار ثم بلغة 1266,8 سنة 2002 وكانت كل سنة تسجل ارتفاعا مقارنة بالنسبة السابقة أو انخفاضنا حين كانت تعتبر سنة 2002 الانطلاقة الجديدة للقروض وكانت السيولة الفائضة لدى البنوك أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد وارتفعت إلى 1380,2 مليار دج سنة 2003 واستمر حجم القروض المقدمة للإقضاء بالارتفاع ويمكن تحديد العلاقة بين السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد عن طريق المضاعف النقدية وهذا الأخير هو العلاقة مع النقود الأساسي التي يصدرها بنك الجزائر والكتلة النقدية.<sup>1</sup>

ومثلت القروض الإيصاد نهاية 2007 قيمة 2005,2 مليار دج من إجمالي النتائج الداخلي خارج المحروقات وذلك يتأثر بالإنعاش والتوسع في الكتلة النقدية وهذا الاستمرار في الارتفاع يؤكد على انتعاش الاقتصاد الجزائري ثم تواصل في الارتفاع من 2615,5 مليار دج سنة 2008 إلى 3086,5 مليار دج سنة 2009 و 3268,1 سنة 2010 وفي السنوات الأخيرة تميزت القروض المقدمة للاقتصاد بالارتفاع حيث بلغت سنة 2011 قيمة 3726,5 مليار دج 4287,6 مليار دج سنة 2012 إلى أن وصل إلى 5156,3 مليار دج سنة 2013 و 5314 مليار دج سنة 2014 .

### 3- القروض الموجهة للدولة :

تتمثل القروض الممنوحة للدولة الممثلة في الخزينة العمومية في العناصر التالية<sup>2</sup> :

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة .

<sup>1</sup>-رسول حميد ، العملة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 117

<sup>2</sup>-رسول حميد ، العملة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ص 119 .

-الاكتتاب في السندات الجزئية من طرف البنوك التجارية .

- ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية (قروض أخرى) في حالة

حدوث اختلال في توازن ميزانية الدولة تلجأ إلى بنك الجزائر لمنحها قروض تمتد بها عجزها وتعالج بها

الاحتلال وتقدم له الخزينة قابل ذلك سندات تفرق فيها بمديونيتها لها "أذوق الخزينة"

وقد سجلت القروض الموجهة للدولة انخفاضا نتيجة تسديد ديون الخزينة اتجاه البنوك مما يسمح لها

بتقليص لجوؤها إلى البنك الجزائر لإعادة التمويل وكانت قد ساهمت القروض المقدمة للدولة في إنشاء

النقود في السندات الأول لسنة 2002 على عكس ما حصل في السداسي الثاني الذي تميز بتقليص الموارد

المخصص من طرف الخزينة والذي تزامن مع

التوسع الناتج خصوصا عن برامج الإنعاش الاقتصادية واستمرت هذه القروض بالانخفاض ويعود هذا

التراجع المستمر في القروض المقدمة للدولة إلى تحويل هذه القروض إلى حقوق تحت تأثير التقليص

التدرجية للخزينة .

تعد دنيا مكتبة القروض الموجهة للاقتصاد المدعومة بالإجراءات التسهيلية والتدعيمية المتخذة من طرف

السلطات العمومية بداية من معبرا عنها بالمفهوم الحقيقي أثر اعتبارا في 2013 مقارنة ب 2012 وسجلت

من 2013 رقم قياسي في مجال نمو قروض الاقتصاد الى 12 (خارج قطاع المحروقات) الى 45.1% نهاية

ديسمبر وهذا ما يشير الى تحفيز واضح في الوساطة المالي من الزاوية تخصيص القروض بينما يقل اعتماد

وتغته الموارد على حوار قطاع المحروقات في وقت تبين فيه إمكانية معتبرة فيما يخص صرفة المؤسسات

الخاص والأسرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-رسول حميد ، العملة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

## الفصل الثاني : مسار السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال ( 2000-2014 )

حيث نلاحظ أن القروض المقدمة للدول سجلت تذبذبا في سنوات 2000، 2001 ، 2002 تحت الأوضاع الاقتصادي حيث يلعب ..... 200 قيمة 06.6 مليار دج ثم 569.7 مليار دج من 2001 وارتفعت قليلا من 2002 لتبلغ 576,7 مليار دج لوحظ تراجع هذه القروض من 2003 لتبلغ 423,4 مليار دج ثم تواصلت قروض الدولة في الانخفاض في سنة 2004 بلغت (- 20,6) مليار دج و (- 933,2) مليار دج سنة 2005 و (- 1304,1) مليار دج سنة 2006 في السنوات الموالية 2007 ، 2008 ، 2009 بلغت ما قيمتها على التوالي (- 2193,1) ، (- 3627,3) (- 3483,3) مليار دج ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى تحول هذه القروض لحقوق بسبب تقليص مديونية الخزينة وإستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت من 2010 (- 3510,9) مليار دج .

والجدول التالي يلخص مقابلات الكتلة النقدية وتطورها في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

الفصل الثاني : مسار السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال ( 2000-2014 )

جدول رقم ( 2-5 ) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000 – 2014 .

الوحدة : ( مليار دينار )

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأصول الخارجية	775,9	1310,8	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5515	7415,5
قروض إلى الدول	506,6	569,7	576,6	423,4	-20,6	-933,2	-1304,1	-2193,1
قروض الإقتصاد	776,2	1078,4	1266,8	1380,2	1535	1779	1905,4	2205,2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الأصول الخارجية	1024,9	10886	11997	13922,4	14940	15225,2	15330,6	
قروض إلى الدولة	-3627,3	-3483,3	3510,9	-3406,6	-3116,3	-3235,5	-2673,7	
قروض الإقتصاد	2615,5	3086,5	3268,1	3727,5	4287,6	5156,3	5314	

المصدر : .: 17 p , cit , op , N°3 , trimestriel , Bulletin statistique trimestriel , algérie d' que Bem

## المبحث الثاني: مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:

### تمهيد :

سعت السلطات النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة الاستقرار وفي هذا المطلب سنتناول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي .

### المطلب 1: مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر.

#### أولا : هدف استقرار الأسعار:

منح البنك أولوية كبيرة لهذا الهدف خاص خلال فترة 2000 – 2011 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرض ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي وجاءت خلاصة التعزيز السيولة لبنك الجزائر سنة 2003 كما يلي : أن الهدف الأساس للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة مؤثر أسعار الاستهلاك وقد أعيدت صيغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي : إن مدى النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤثر أسعار الاستهلاك إضافة إلى ذلك تعفي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الأحرار رقم 10-04 المعدل والمتمم للأحرار رقم ( 30 – 11 ) المتعلق والقرض إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية ويشكل هذا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم<sup>1</sup>.

لهذا العرض فإن البنك الجزائري يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقبه بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حيث تسير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق

<sup>1</sup> - محمد لعصابية ، الوضعية النقدية وفي النقدية في الجزائر ، مرجع سبق الذكر ، ص 12 .

العرض والتأكد من سلامة النظام البنك وصلا بته كان يهدف التنبؤ بمعدل التضخم ومراقبة من طرف بنك الجزائر منذ 2009 على مدى القصير أي تنبؤ تحرير لتطوراته على أفق سنة واحدة موازاة مع ذلك عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيما لوضع نموذج تنبؤ بالتضخم على 24 شهر ابتداء من 2012 بناء على الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم التي أصبحت تحدد وشايع بصفة صارمة يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى الذي والهدف المسيطر من طرف مجلس النقد و القرض وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدي والعود ، لهدف خلال فترة معقولة يسهر بنك الجزائر من خلال الإدارة المرنة للسياسة النقدية على استقرار الأسعار الذي أسس كهدف صريح منذ 2010 وهو هدف كان متبع من قبل في إطار الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.<sup>1</sup>

ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم .

جدول ( 2 – 6 ) تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2014 ،

الوحدة : ( نسبة مئوية % )

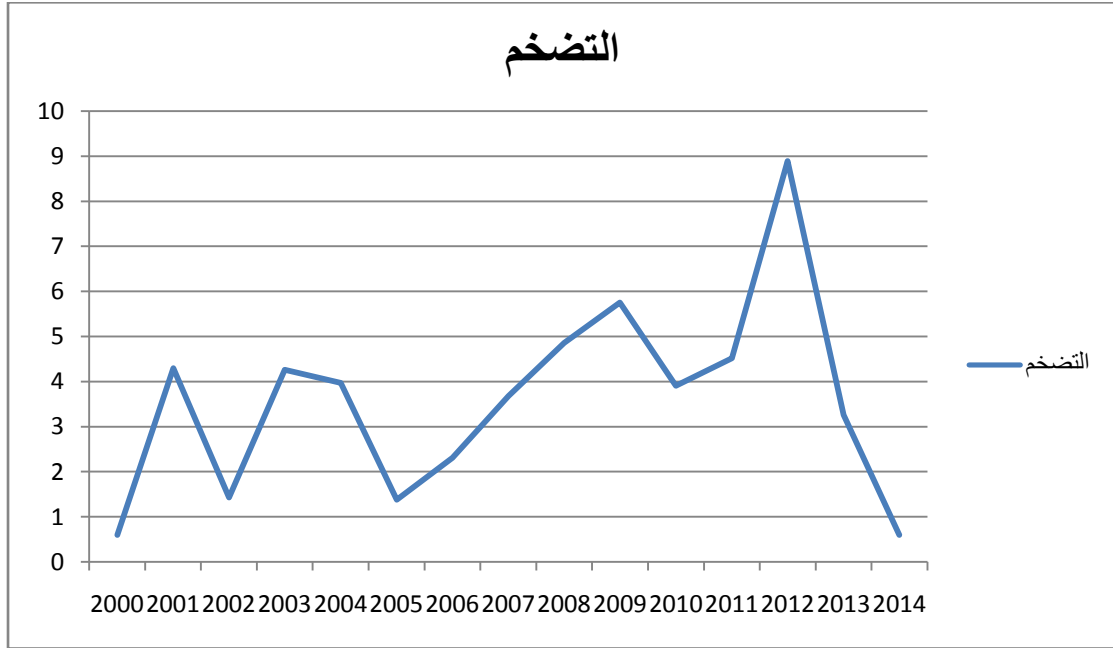
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم %	0,6	4,3	1,43	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
التضخم	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	0,6	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص 179 .

<sup>1</sup> - محمد لعصابية ، الوضعية النقدية ومنه النقدية من الجزائر ، مرجع سبق الذكر ، ص 14

الشكل رقم ( 2 - 6 ) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000 – 2014 .

الوحدة : (نسبة مئوية )



المصدر : إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 2 .

تشير معطيات الجدول إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة سنة 2000 أين بلغ معدل التضخم 0,6% في سنة 2001 عاد إلى الإرتفاع حيث بلغ نسبة 4,2 % وذلك بسبب نمو الكتلة النقدية ، وإرتفع ب%نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ( 2000 – 2004 ) ثم إنخفض سنة 2002 ب 1,43 % و ارتفع 4.26 % سنة 2003 وعرف معدل التضخم بين سنة 2004 و 2007 انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة ، حيث كان معدل التضخم في 2004 (3.97%) ثم انخفض إلى 1.38 % في 2005 و 2.31 % الى سنة 2006 ثم 3.68 في 2007 ويرجع ذلك إلى التطبيق المحكم والصارم للسياسة النقدية ثم ارتفع معدل التضخم ليبلغ أعلى نسبة له منذ 2000 ليصل ل 4,86 % و 5.74% في 2008 و 2009 على التوالي مقارنة بمعدل التضخم المستهدف المقدرب 3 %

ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة ، لارتفاع أسعار الموارد الأساسية والمنتجات الطاقوية في مختلف أنحاء العالم ، غير أن هذا المعدل انخفض في السنوات القليلة المالية بفضل تدخل الدولة فيما يخص تنظيم وتدعيم الأسعار ليصل في 2010 نسبة 3.91% و 4.52% في 2011 ثم يرجع ليرتفع مجددا في 2012 ارتفاعا كبيرا ليصل 8.89% وفي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل ويشير هذا الارتفاع إلى أن السبب في ذلك التضخم بين المستورد فقط 0,6% وإنما ارتفاع تكاليف الإنتاج والإسترد ، غير أنه عبر السنوات التي تلت انخفاض ليصل نسبة 3,26% سنة 2014 مقارنة مع 2013 حيث تمكنت الحكومة من احتواء التضخم ليلبغ المعدل.

#### ثانيا : هدف النمو الاقتصادي .

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون 90 – 10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03 – 11 المؤرخ في أوت 26 عام 2003 ، وقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وتطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي الذي جعل السياسة النقدية توسعية والجدول التالي يوضح لنا تطور معدل النمو ومدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عصام لوشان ، السياسة النقدية ودورها مع تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حال الجزائر- ( 1990 – 2010 ) رسالة

ماجستير في العلوم الإقتصادي جامي جائته 2012 / 2013 ص 138

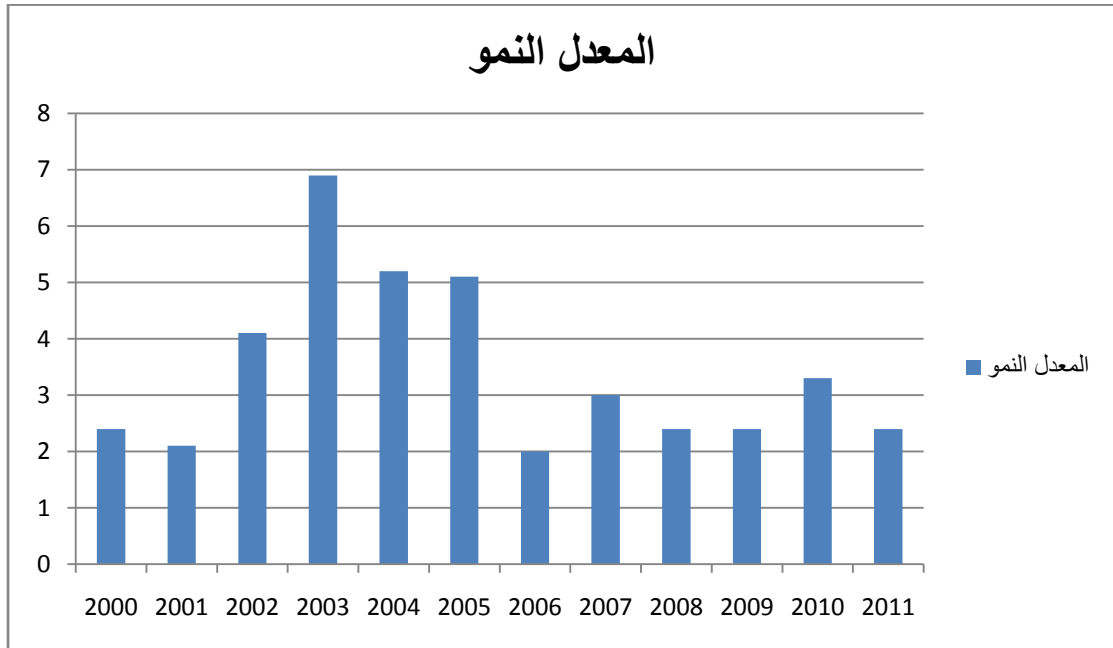
الجدول ( 2 - 7 ) تطور معدل النمو في الجزائر لفترة 2000 – 2011 .

الوحدة ( نسبة مئوية % )

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5,1	5,2	6,9	4,1	2,1	2,4	المعدل %
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
2,4	3,3	2,4	2,4	2,4	2	المعدل

المصدر: Banque d'Algerie , evolution économique et monétaire en Algérie , Rapport 2008 , Septembre , 2009 , p 27

الشكل رقم ( 2 - 7 ) تطور معدل النمو في الجزائر لفترة 2000 – 2011 .



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 3 .

بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في 2000 نسبة 2,4 % واستمر النمو في الإنخفاض حيث في 2001 رغم تحسن بعض القطاعات وبالاعتماد على المخطط الوطني للتنمية تسجل نسبة 2,1 % وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ( 2001 – 2004 )

والذي كان يرمي إلى تحقيق 3 أهداف في تحقيق التوازن الجهوي الإنعاش الاقتصادي الجزائري وإنشاء مناصب الشغل ومكافحة الفقر ، ومما هو ملاحظات تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات الأسعار برميل النفط حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الإستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية وهذا ما يؤثر على فعالية السياسة النقدية في الوصول للمعدلات المرغوبة فيها .

ليرجع الارتفاع في 2012 بـ 4.1% وتواصل ارتفاع معدل النمو ليصل 6.9 % سنة 2003 و 5.2 % سنة 2004 والسبب في ذلك الارتفاع معدل قطاع المحروقات الذي وصل معدل نمو الى 17.5 % سنة 2004 و في 2005 بدأ معدل النمو الانخفاض و<sup>(1)</sup> لتذبذب حيث بلغ 3 % سنة 2007 لينخفض الى 2.4 % وفي ثابت النسبة ومستقر في هذا المعدل الى 2011.<sup>1</sup>

#### رابعاً : تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف .

يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيط اقتصادي كي يتميز بتحسين أغلب مؤشرات الداخلية والخارجية ومن أهم مؤشرات الاستقرار الخارجي سعر الصرف واحتياطي الصرف ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

<sup>1</sup> - عصام لوشان ، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، مرجع سبق الذكر ، ص 140 .

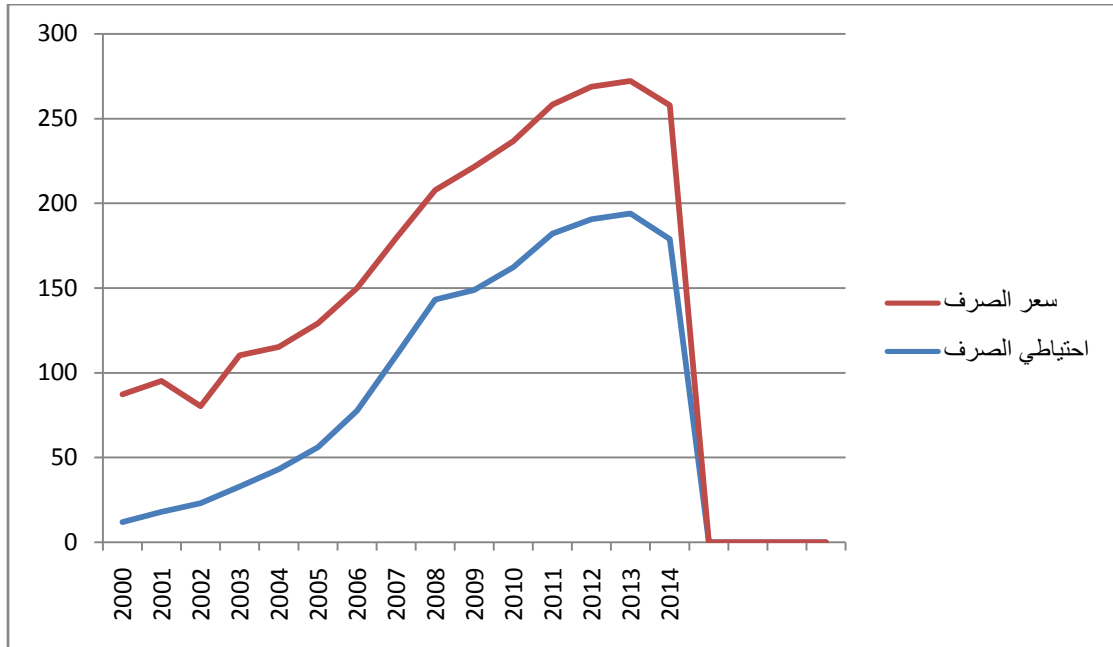
الجدول ( 2 - 8 ) : تطور احتياطات الصرف سعر الصرف خلال ( 2000 - 2014 ) .

الوحدة : ( مليار دولار )

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف	11,9	17,9	23,1	32,9	43,1	56,1	77,7	110,2
سعر الصرف	75,3	77,2	37,7	77,4	72,1	73,3	72,6	69,2
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
احتياطي الصرف	143,1	148,9	162,3	182,2	190,6	194,01	178,9	
سعر الصرف	64,6	72,6	74,4	76,05	78,10	78,15	78,9	

المصدر : التطورات الإقتصادية والنقدية لبنك الجزائر 2005 ، 2010 ، 2015 .

الشكل رقم ( 2 - 8 ) : تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف 2000 - 2014 .



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 3.

مليار 7,9%<sup>(1)</sup> من خلال الجدول نلاحظ فترة إحتياطيات الصرف من 11,9 مليار دولار سنة 2000 إلى دولار في 2001 ، واستمرت احتياطيات الصرف في الإرتفاع حيث وصل احتياطي الصرف في 2002 إلى 23,1 مليار دول ثم 32,9 مليار دولار في 2003 ليبلغ 43,1 مليار في 2004 و 56,1 مليار دولار و 77,7 مليار دولار سنتي 2005 و 2006 على التوالي أما سنة 2007 كان قد بلغ احتياطي الصرف 110,2 مليار دولار وفي ما في سنتي 2008 و 2009 بلغ 143,1 مليار دولار و 148,5 مليار دولار واستمر الإرتفاع في احتياطي الصرف في السنوات ال 2010 ، 2011 ، 2012 ، ليصل إلى 162,2 ، 182,2 ، 190,1 مليار دولار لينخفض نهاية 2011 ليصل إلى 178,9 مليار دولار مقابل 194,01 في 2012 .

ومن هذا المنطلق تابع بنك الجزائر تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الإستقرار في سعر الصرف الفعلي من خلال إدارة سعر الصرف وندخله في سوق الصرف بين البنوك لضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى .

أما سياسة تسيير سعر الصرف فإنها تندرج من قبل بنك الجزائر في إطار سياسة التقويم الموجه إلى معدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية أما من زاوية العرض فإن بنك الجزائر يبقي هو المتدخل الرئيسي في سوق الصرف بين البنوك على أساس أن بوءا كبيرا من إيرادات صادرات المحروقات تغذي الاحتياطيات الرسمية للصرف التي يسيرها بنك الجزائر.<sup>1</sup>

### ثالثا : هدف التشغيل

تمر لنظافة البطالة عبر إنعاش الإستثمار والنمو لذا فإن تحقيقه النمو ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة رغم أن الهدف ليس مشروطا بالسياسة

<sup>1</sup> - يمثل معدل العرق الفعلي الحقيقي مؤثرا مختصرا يتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع ضمن ثم دول من شركاتها التجاريين الرئيسيين

## الفصل الثاني : مسار السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال ( 2000-2014 )

النقدية لوجدها بل تشارك فيه مع السياسة المالية ، ويمكن ملاحظة وقراءة تطور معدل البطالة في

الجزائر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2-9) تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 .

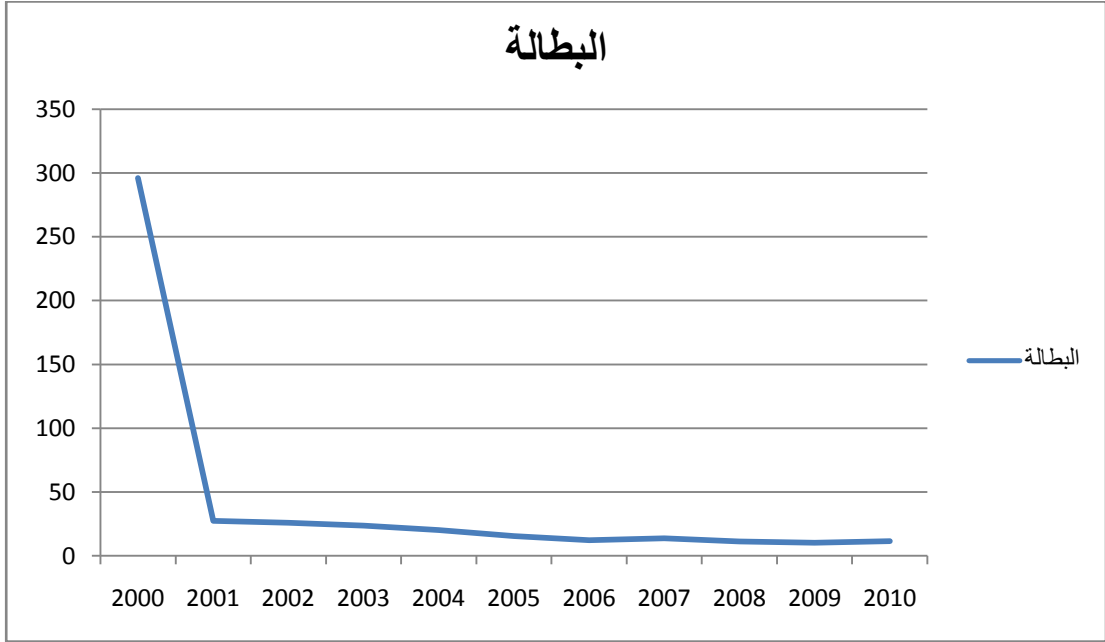
الوحدة نسبة مئوية %

النسبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة %		27,3	25,9	23,7	20,1	15,3
النسبة	2006	2007	2008	2009	2010	
معدل البطالة %	12,3	13,8	11,3	10,2	11,4	

المصدر: عصام لوشن السياسة النقدية ودورها في تحقيق الأستقرار النقدي - دراسة حالة الجزائر - ( 1990 – 2010 ) رسالة ماجستير

في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والتجارب وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 2012 / 2013 ص 141 .

الشكل ( 2 - 9 ) : تطور نسبة البطالة في الجزائر ( 2000 - 2010 )



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 5 .

من خلال معطيات الجدول يتضح ان معدل البطالة في الجزائر كانت قد مرت بتزايد وارتفاع كبير

خلال سنة 2000 حيث بلغ معدل البطالة نسبة 29.8% وكان السبب في ارتفاعها في تلك الفترة

السياسية النقدية الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية وقد عرفت المعدلات البطالة تراجعاً

نسبياً حيث بلغت في 2001 نسبة 27.3% وبدأت في الانخفاض سنة بعد أخرى حيث بلغ معدل البطالة

23.7% في 2003 واستمرت بالانخفاض لتصل إلى 12.3% في 2006 ثم ارتفعت في 2007 حيث بلغت

نسبة 13.8% لتعود لانخفاض بعدها لتصل إلى 10.2% في 2009 و 11.4% سنة 2010 ويرجع سبب

هذا الانخفاض الى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من

نشأتها مكافحة البطالة وعلى الرغم من هذا فان هذه المعدلات تبقى مرتفعة ما بعد أن السياسة النقدية لم توقف في تحقيق هدف<sup>(2)</sup> التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>- محمد راتول ، صلاح الدين كروش ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الربح التحريك الدور خلال فترة (2000 / 2010) ، بحوث ترسيم إقتصادي 2014 ، 66 ، ص 103 .

المطلب الثاني : استقرار الأسعار ومحاربة التضخم وتحقيق النمو .

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسته كذلك ، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيراً أساساً في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التصريحي لتضخم مكبوت<sup>1</sup>.

والجدول أدناه يبينه تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة ( 1990 – 2014 )

جدول رقم ( 2 – 10 ) : تطور معدلات تضخم في الجزائر في 1990 – 2014 .

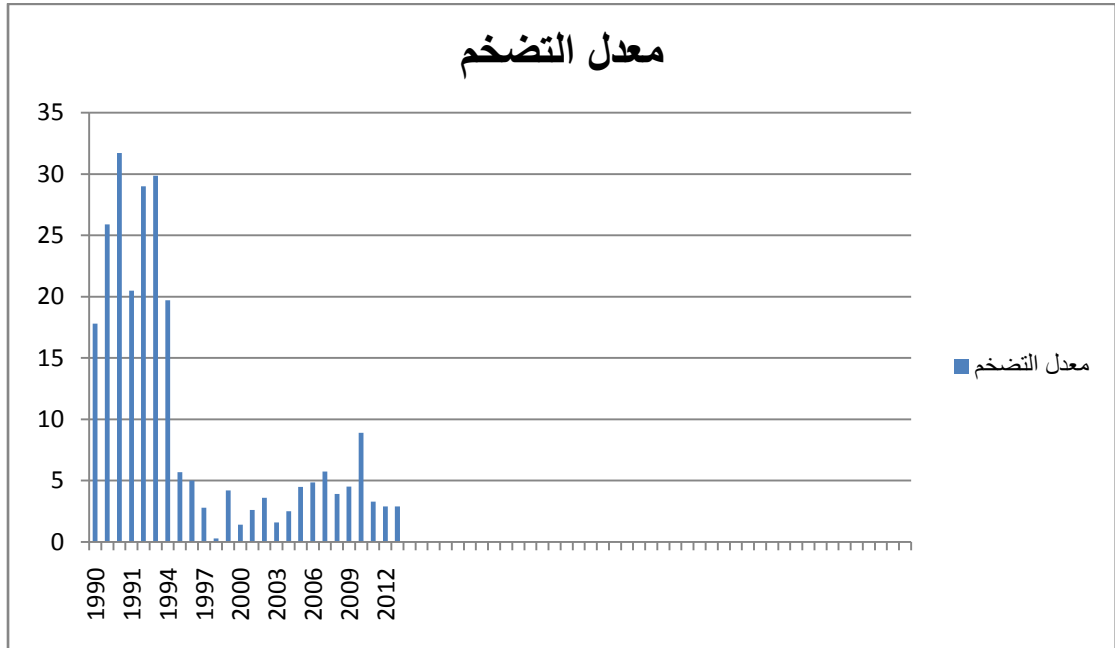
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	17,8	23,9	31,7	20,5	29	29,8	19,7	5,7	5	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
معدل التضخم	3,6	1,6	2,5	4,5	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,3	2,9			

المصدر : تقارير بنك الجزائر 1993- 1998- 2008 – 2013 .

<sup>1</sup> - صالح تومي المؤثرات السابقة والمواجهة في تحديد في تحديد المسار التضخم في الجزائر ، مجلس على إقتصادية وتجارية ، جامعة الجزائر ، العدد الثالث ، ص 17 ،

تطور معدلات للتضخم في الجزائر في ( 1990 – 2014 ) .

الشكل رقم 9 : ( 2 - 10 ) تطور معدلات التضخم مع الجزائر في ( 1990 – 2014 ) .



المصدر: تقارير بنك الجزائر 1993 – 1998 – 2008 – 2013 .

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات 3 الأولى من حيث يرجع ذلك % الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية 1992 وذلك بنسبة قدرت ب 31,7 % ويرجع

ذلك لعدة أسباب منها من هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج

الاستعداد الائتماني الأول و 2 بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض

العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة

الديون الخارجية ما نتج عنه ارتفاع في أواخر الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال إصدار

النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت

إلى لأخر للحد من التضخم ونخض بالذكر الرفع من معدل إعادة الخصم من 10 % سنة 1990 إلى 15% في 1994 وذلك بغية التقليل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة حيث لم تخفض من معدلات التضخم بشكل كبير.

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنة 1994 ، 1995 حيث بلغ 29% و 29.8% على التوالي ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض . . أما خلال الفترة ( 1996 – 2000 ) فقد شاهدت معدلات التضخم نخفاظ كبيرا حيث إنتقلت في 1996 من 18,7 % إلى 0.3% في 2000 حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى للطلب الكلي بسبب زيادة فقط %معدلات البطالة بالإضافة إلى اعتماد آليات السوق و تحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15

من المواد المكونة لمؤشر أسعار الإستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من 1996 وبالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات الغير مباشر 3 ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من 1993 بالإضافة إلى فرض احتياطي اجباري يطلق على مجموعة الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيقتها .

وفي 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى فبلغ نسبة 4,2 % ويرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004 .

كما أنه بين 2002 ، 2006 عرف معدل التضخم إنخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية والرفع من في 2006

ثم إرتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تتراوح ما بين 3.5 و 8.89% في 2012. ويرجع ذلك إلى إرتفاع

التضخم المستورد الناتج عن إرتفاع % و 8,89% تراوح ما بين 3,91

أسعار المواد المولية وخاصة منها المواد الغذائية وكذلك إنخفاض قيمة الدينار وفي سنتي 2013 و 2014

أنخفض معدل التضخم 3,3 و 2,9 على التوالي وهذا راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها

الحكومة والخفض من الأنفاق الحكومي وجذب الأموال الخارجي عن الجهاز المصرفي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - صالح تومي ، المؤشرات السابقة والمواجهة في تحديد المسار التضخم في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

**المطلب 3 : هدف التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي .**

**الفرع 1 : هدف التشغيل .**

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هذا التشغيل الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة .  
وتجد الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصادي لي يظهر بشكل كبير للآليات والمؤشرات الاقتصادية دورها نفي تحقيق العدالة في دفع وحرسه الموارد الضرورية لتحقيق تنفيذ مستدامة وهذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك وفق إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين لخلق مناصب إضافية الشغل والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990 – 2014 .

**جدول رقم ( 2 – 11 ) : مؤشرات معدلات البطالة .**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	19,8	20,6	21,35	23	23,2	24,2	27,9	25,4	28,04	29,25	29,8	27,3	25,9	23,7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
معدل البطالة	20,1	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	11,4	9,97	11	9,8	10,1			

المصدر: مؤشرات البنك الدولي .

**التقرير السنوي لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي للجزائر 2014 .**

- من خلال تحليلنا للمعطيات الجدول أعلاه ينضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد ليصل مطردا في ( 1990 – 2000 ) حيث بلغ معدل البطالة خلال بطالة مرحلة ما يقارب 19,8 % وبعد

إرتفاع هذه المعدلات منطقيا وذلك راجع لعدم % أعلى مستوى نهاية 2000 أين بلغت 29,8 % وجود

استثمارات جديدة هامت من جانب المؤسسات العامة و الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على أثر

عمليات إعادة الهيكلة

وحل المؤسسات المفلسة إضافة لسياسة الانكماشية المطبقة من السلطات النقدية إلى 2000 وذلك ما

يلقي بخلاله سلبا على الطلب الكلي والاستثمار ومن ثم العمالة إضافة لوجود تفاوت بين النمو السكاني

والاقتصادي والمتذبذب .

أما ابتداء من 2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب

27,3 % ثم انخفضت بعد ذلك سنة الأخرى لتصل في 2009

إلى 10,2 % ويرجع السبب إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العديد من التدابير

التي من شأنها مكافحة البطالة والتمثلة في 4 مشاريع موجة إلى عدة فئات من البطالينا وهي

Esil التشغيل المأجور لمبادرة محلية .

Iuhimo-الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالمية من اليد العاملة .

- عقود التشغيل المسبق

- برامج مساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى .

- التقرير السنوي لبنك الجزائر ، التطور الاقتصادي للجزائر 2014 .

المصدر: مؤشرات البنك الدولي .

كخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم أنها لم تتعدي 12 % من 2008 ما يوجب القول أن السياسة النقدية لم يستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات إضافة لطول المرحلة الإنتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مضاف إليها عدم التشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق نمو والحد من البطالة بتوفير مناصب الشغل .

## الفرع 2: تحقيق التوازن الخارجي .

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وبشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي ويتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عان من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات وتحديد الميزان التجاري . ومن خلال تحليلنا لهذا المطلب وقبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أول بتحليل تطور المديونية الخارجية سعر الصرف الجزائري .

## أولا : تطور المديونية الخارجية<sup>1</sup>

أنه وبالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

<sup>1</sup> - النقد السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي للجزائر 2014 ، ص 70 .

والجدول ( 2-12 ) يمثل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1990 إلى 2014 .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الديون الخارجية	28,38	27,28	26,68	25,72	29,48	31,57	33,65	31,32	30,47	28,31	25,26	22,57	22,64	23,35
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
الديون الخارجية	21,82	17,19	5,61	6,60	5,58	3,413	5,457	4,405	3,676	3,3962	3,735			

التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002-2006-2008-2014 .

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي والممتدة من 1994 إلى 1998 بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار ويرجع السبب الرئيسي لذلك إنعدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة وذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس و نادي لندن وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية .<sup>(1)</sup>

ثم بعد ذلك تقلص الديون الخارجية حيث بلغت في 2001 ما يقارب 22,5 مليار دولار محققة بذلك تراجع قياسيا مقارنة ب 1998 قدر حوالي 7,9 مليار دولار حيث يرجع التراجع في المديونية البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك أما ابتداء من 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت في 2006 ما يقارب 5,612 مليار دولار آيا وهذا راجع بالدرجة 1 إلى عملية التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر أن وصلت ب 3,735% مليار دولار في 2014 .

وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسنا كبيرا إبتداء من 2006 حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل سوى 0.76% من صادرات السلع والخدمات في 2014 .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - النقد السنوي لبنك الجزائر ، التطور الإقتصادي للجزائر 2014 ، ص 71

**ثانيا : تطور سعر الصرف :**

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في 1994 والذي قدر بـ 50 % حيث وصل إلى ما يقارب 35 دينار دولار أمريكي، وهذا سبب شروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التوجيه الموجه .

والجدول ( 2-13 ) بتطور معدلات الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل الصرف	8,95	18,47	21,83	23,34	35,05	47,66	54,74	57,70
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل الصرف	58,73	66,57	75,25	77,21	79,68	77,39	72,06	73,27
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
معدل الصرف	72,64	69,29	64,58	72,64	74,40	72,85	77,55	
السنوات	2013	2014						
معدل الصرف	79,38	80,56						

المصدر: التقرير السنوي – تطور الاقتصادي للجزائر .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من 1994 إلى 1996 وهذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه ثم جاءت من 2001 و 2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاض جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازن ابتداء من 2004 السنة التي بدء فيها يحسن الوضعية العالية الصافة<sup>1</sup> والذي استمر إلى غاية مجيء الهيئة الخارجية لسنة 2009 نتيجة تفاقم الأزمة المالية

<sup>1</sup> - التقرير السنوي – تطور الإقتصادي والنقدية للجزائر، بنك الجزائر، ص 77.

العالمية وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغت في 2014 قيمة صرف الدينار 80,56 مقابل الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

### ثالثا تطور ميزان المدفوعات .

لقد تميزت ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى غاية 1999 بمجموعة من الاختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال 1991 ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض ولتوضيح أكثر تعتمد على الجدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من 1990 – 2014 .

---

<sup>1</sup>- التقرير السنوي لتطور الإقتصادي للجزائر، بنك الجزائر، ص 73 .

الجدول ( 2 – 14 ) تطور رصيد ميزان المدفوعات .

الوحدة ( مليار دولار )

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
-2,06	-6,32	-4,38	-0,01	0,23	-0,52	-0,22	ميزان المدفوعات
	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
	3,66	6,19	5,57	-2,38	-1,74	1,16	ميزان المدفوعات
	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
	36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	7,47	ميزان المدفوعات
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
	-5,88	0,13	12,06	2014	15,6	3,86	ميزان المدفوعات

كما أن مرحلة 1990 إلى 1999 عرفت ارتفاع الدين الخارجي (أنظر الجدول ) ما نتج عنه نسبة خدمة الدين<sup>1</sup>.

وبحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة اختلال ميزان المدفوعات فقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من 1994 وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون .

<sup>1</sup> - تقرير سنوي لبنك الجزائر 2013 – التطور الإقتصادي والنقدية للجزائر ، ص 58 .

بالإضافة إلى اتفاق أخرى تمتد من 1995 إلى 1998 حيث تميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المرفوعات والبحث على التوازنات الخارجية من أجبر السلطات النقدية على حفظ قيمة الدينار مرتين خلال سنة 1994 .

وكان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن في ميزان المرفوعات إلا أنه حدث العكس إلى غاية سنة 2000 وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم والسعر وفقدت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من هذه السنة ولكن يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا و ذلك راجع للصدمات الخارجية جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الدولية ويبدو جليا في 2014 حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب لانخفاض أسعار النفط وتراجع هذه التذبذبات كذلك إلى تقلبات في أسعار الصرف.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 – تطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص 60

خلاصة :

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى إطار القانوني والتنظيم للسياسة النقدية والتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض بالإضافة إلى دراسة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال فترة ( 2000 – 2014 ) بالإضافة إلى دراسة تطور مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها ، ودور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي ومحاربة التضخم وتحقيق النمو تطرقنا أيضا إلى معرفة هدف التشغيل وتحقيق التوازن الخارجي ومنه .

أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

- يستمد الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر إلى قانون النقد والقرض والتعديلات التي مسه بعد ذلك .
- اعتماد السياسة النقدية في تحقيق أهداف المتمثلة في هدف استقرار الأسعار وهدف النمو الاقتصادي على الأدوات الغير مباشرة من بينها معدل إعادة الخصم بقصد تحقيق الاستقرار النقدي .
- من أجل ضمان فعالية أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة واصل ذلك بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسيير السيولة .
- اعتماد أساليب مراقبة تطور الكتلة النقدية في الجزائر ومقابلاتها التي تعتبر تتمثل في الأصول الخارجية ، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة .
- إعادة الخلاصة لابد أن تكون فقرة ونتائج حتى خاتمة العامة .

الخاتمة :

- أخذت السياسة النقدية في الأوقات الراهنة مكانه هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى وأصبح دورها مهما من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول معالجة الإشكالية المطروحة المتمثلة في هل تعتبر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر فعالية في تحقيق الاستقرار النقدية ؟ أو قد تطرقنا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كما يلي :

في الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظرية للسياسة النقدية ومن حيث مفهومها وأهميتها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية وأهدافها ودراسة النظريات وأدواتها .

أما الفصل الثاني فقد قمنا بتحليل تطور السياسة النقدية من الجزائر من خلال الإطار القانوني وأدوات وتطورات الكتلة النقدية وجميع المؤشرات السياسة النقدية بحيث ركزت على دراسة على الفترة الممتدة من 2000 – 2014 .

وقد مكنتنا هذه الدراسة من الإجابة على الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات المتبنيات وكذا التوصل إلى مجموعة من نتائج .

2- نتائج اختبار الفرضيات :

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بفعالية السياسة النقدية وفق النظريات الإقتصادية هي فرضية محققة بحيث يعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية ، سياسة محايدة ، يمكن دورها في خلق وسائل الدفع لضمان المبادلات وتحقيق الإستقرار النقدية وهذا فهي فعالية تماما في تغيير مستوى الدخل أما بالنسبة للنظرية الكنزوية من خلال نظرتها الغير حيادية فالسياسة النقدية غير فعالة في تغيير مستوى الدخل فالتغير في عرض النقود لا يغير بالضرورة إلى تغيير الأسعار طالما لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام ويعتبر النقديون أن السياسة النقدية أثر فعالة فهي تؤثر في الدخل لأنها تقوم بتغيير الأصول التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها .

- بالنسبة إلى الفرضية الثانية المتعلقة باستهداف التضخم من طرف السلطة النقدية هي محققة حيث تعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة في علاج ظاهرة التضخم ودعم النمو ويتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك جزائر آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد .

3- نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة تمكنه من التواصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات مكونات السياسة الاقتصادية بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار.

- تظهر الإستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية .

- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يمكن الفرق بينها مع طريقة تأمرها حيث أن الأدوات الغير المباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدي

- صدور تعديلات بعد قانون النقد والقرض 90 – 10 من أهمها قانون 03 – 11 والآخر 10 – 04 الذين قاما بإزالة الغموض حول الهدف النهائي للسياسة النقدية "استقرار الأسعار".

- تعمل السياسة النقدية على التحكم في المعروض النقدي حيث ترى الدراسة أن الكتلة النقدية في الجزائر تتكون من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود التي عرفت تطورا خلال فترة 2000 – 2014 وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية ، القروض المقدمة للاقتصاد وللدولة تعتبر مراقبة وثيرة التضخم الهدف الأساسي للسياسة النقدية التي منذ 2003 أين شهد انخفاضا إلى غاية % حددها بنك الجزائر حيث ثم أستهدف معدل التضخم ب 3 من 2008 حيث ارتفع نسبة كبيرة إن أسباب ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد الجزائر ليس نقدية بالكامل إنما بسبب

التضخم المستورد وهذا الوضع الذي قيد فعالية السياسة النقدية فهو يعبر عن مدى الشعبية الخارجية وضعف الاقتصاد الوطني لكي مع نسبة لاستهداف التضخم ضمن مجال (3% ، 4%) إسترجعة السياسة النقدية مكانتها في التحكم في معدلات التضخم وانخفاضها مرة أخرى .

4 - اقتراحات وتوصيات :

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا اليها يمكن اعطاء التوصيات التالية :

\_ تفعيل السياسة الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على اسس موضوعية واقتصادية

الى طرف متخصصين و خبراء اقتصاديين وماليين دون ادخال الحسابات السياسية وذلك التحكم في

معدلات التضخم من جهة وتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة اخرى .

\_ هدف النمو الاقتصادي يتحقق بأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة نظريات و

نماذج النمو الاقتصادي قبل وضع اي اسس لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما تعلق بنماذج النمو

الداخلي.

\_ ضرورة استكمال اصلاح المنظومة و المصرفية و المالية و كذا متابعة تطور كل من السوقين النقدي و

المالي بوصفهم احد اهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة .

\_ العمل على دعم القطاعات الاستراتيجية خارج المحروقات من خلال استخدام الادوات الانتقالية

للسياسة النقدية.

\_ ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية و ان يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار

النقدي و المالي و يدفع باتجاه تحقيق اعلى معدلات النمو الاقتصادي.

\_ على ان يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العلم الخارجي.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب بالعربية:

- \_محمد ضيف الله القيطايري, دور السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية, دار عنداء للنشر و التوزيع, عمان 2011, ص 18.
- \_لجلو موسى بوخاري, سياسة الصرف الاجنبية و علاقتها بالسياسة النقدية, مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع, لبنان , 2010, ص 10.
- \_رحيم حسين, النقد و السياسة النقدية, دار المناهج للنشر و التوزيع, الاردن 2002, ص 122.
- \_داروسع مسعود, السياسة المالية و دورها على تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر, (2004\_1990), رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, ص 273.
- \_بلعزوز بن علي, محاضرات في النظرية و السياسة النقدية, ديوان المطبوعات, الجزائر, 2006, ص 10\_12.
- \_عبد المجيد قدي, نظرية الاقتصادية الكلية, دار الجامعة, مصر, 2007, ص 262.
- \_محمد فوري ابو السعود, مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات, دار الجامعة, مصر, 2004, ص 270.
- \_عباس كاظم حاسم الدعيمي, اثر السياسة النقدية و المالية و المؤشرات اداء سوق الاوراق المالية.
- \_بن زيدان الحاج, اثر تقلب الاسعار و النمو الاقتصادي في الجزائر, شراء تحليل 2000\_2010.

- \_عقيل حسام عبد الله, مفاهيم و نظم اقتصادية, وائل للنشر, الاردن , 2006, ص 163.
- \_مايكل ايدجمان, الاقتصاد الكلي, مكتبة لبنان للنشر و التوزيع, بيروت , 2006, ص 646\_648.
- \_صيف الله القطايري, دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية, الطبعة الاولى  
2006, دار فيداء, ص 26\_27.
- \_الطاهر لطرش, الاقتصاد النقدي و المصرفي, دار الجامعية, لبنان 1985, ص 314.
- \_باصور كمال, اثر فعالية السياسة النقدية على التوازن الخارجي.
- \_التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013, تطور الاقتصاد النقدي في الجزائر, صندوق النقد العربي, ابو  
ظبي 2004, ص 12.
- \_رئيسي فضيل, تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر ( 2000-2011), مجلة  
البحوث اقتصادية عربية, العددان 61\_62 ص 200.
- \_وسام ملاك, النقود و السياسة النقدية الداخلية, دار المنفل اللبناني للطباعة و النشر, لبنان,  
2000, ص 198.
- \_عصام لوشان, السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, دراسة حالة  
الجزائر, 1999\_2010, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, باتنة 2012\_2013, ص 138.
- \_النقد السنوي لبنك الجزائر, التطور الاقتصادي للجزائر, 2014, ص 70.

\_قائمة الكتب بالفرنسية :

\_banque algerie ,bullutien statistique trienestriel trienestriel n 3,opcit ,p17 .

\_banque algerie ,evaution economic que et monètavie en algerie ,rapport, opcit, p 163.

\_robert j grarderdenand others macro economique 2 edition gaètan muon èdition p

454 .